MINISTRY OF HIGHER EDUCATION
AND SCIENTIFIC RESEARCH
UNIVERSITY OF THI QAR
COLLEGE OF EDUCATION FOR
HUMANITIES

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـــــــامعـــــــة ذي قـــــار
كـــــــلية التربية للعلوم الانسانية

مجلة علمية فصلية محكمة تصدرها كلية التربية للعلوم الانسانية - جامعة ذي قار

ISSN:2707-5672

المجلد (12) **العدد** (2) 2022

جامعة ذي قار – – كلية التربية للعلوم الانسانية- مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية

Vol (12) No.(2) 2022

educationhumanities1@gmail.com
https://iasj.net/iasj/journal/366/about
utjedh@utq.edu.iq

MINISTRY OF HIGHER EDUCATION
AND SCIENTIFIC RESEARCH
UNIVERSITY OF THI QAR
COLLEGE OF EDUCATION FOR
HUMANITIES

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـــــــــامعـــــــــة ذي قـــــــار
كـــــــــلية التربية للعلوم الانسانية

هيأة التحرير

أ.د انعام قاسم خفيف
رئيس هيأة التحرير

ا.م.د احمد عبد الكاظم لجلاج
مدير التحرير

ت	الاسم	الجامعة	الاختصاص
1	أ.د. سعد علي زاير	جامعة بغداد	طرائق تدريس
2	أ.د. مصطفى لطيف عارف	جامعة ذي قار	اللغة العربية
3	أ.د. حيدر حسن اليعقوبي	جامعة كربلاء	علم النفس
4	أ.د. عماد ابراهيم داود	جامعة ذي قار	اللغة الانكليزية
5	أ.د. صلاح الدين احمد	جامعة عمان	علم النفس
6	أ.د. حسام الدين جاد الرب احمد	جامعة اسيوط	الجغرافية
7	أ.د. عثمان برهومي	جامعة صفاقس/تونس	التاريخ
8	أ.م.د. حيدر عبد الجليل عبد الحسين	جامعة ذي قار	التاريخ
9	أ.د. فاضل عبد الزهرة مزعل	جامعة البصرة	ارشاد تربوي
10	أ.م. انتصار سكر خيون	جامعة ذي قار	الجغرافية

الاشراف اللغوي

م.د اسعد رزاق يوسف — اللغة االعربية

م.د حسن كاظم حسن — اللغة الانجليزية

ادارة النظام الالكتروني: محمد كاظم

الاخراج الفني: م. علي سلمان الشويلي

MINISTRY OF HIGHER EDUCATION
AND SCIENTIFIC RESEARCH
UNIVERSITY OF THI QAR
COLLEGE OF EDUCATION FOR
HUMANITIES

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـــــــــامعـــــــــة ذي قـــــــار
كـــــــــلية التربية للعلوم الانسانية

المحتويات

ت	اسم الباحث و عنوان البحث
1	نمذجة العلاقات السببية بين الانفعالات الاكاديمية (السارة وغير السارة) المصاحبة للتعليم الإلكتروني لدى طلبة المرحلة الاعدادية م.د. ابراهيم خليل عيدان الجارالله
2	الشعراء الروّاد العراقيون نقّادًا للغةِ الشعر الحر م.م. نغـم عـدنان نـاجي أ.د. علي حسين جلـود
3	القرآنيَّة التَّوافقيَّة في شعر مهدي النَّهيريّ 1 م.م. عبد الأمير دلي مجباس 2- أ.د. أحمد رضا حيدريان شهري 3- أ.م.د. يحيى حسن خضير
4	التحولات الفكرية والتوجهات السياسية عند بدر شاكر السياب م . د سلمان رشيد محمد الهلالي
5	قضية الكردية في بيانات حزب البعث والحزب الشيوعي (السرية والعلنية) 1968-1973 (دراسة وثائقية) م . د . مناف جاسب محمد علي
6	شعرية الانزياح في شعر الجواهري م. د. جواد هادي حسين الفضلي
7	الاتجاه الاجتماعي في دراسات الأمثال العربية الحديثة أ.د. عباس جخيور سدخان م.م. وسام مهدي أحمد
8	البعد المكاني للنمو السكاني وتأثيره على المعيار المستدام للمناطق الخضراء في مركز مدينة الناصرية أ.د حسن جبار هميم سعود خماط صكبان

9	أثر عمليات التجوية على الطرق البرية في محافظة ذي قار أ . د سرحان نعيم الخفاجي – ابتهال حامد حسن
10	معاني المدن العراقية الكبرى في معجم البلدان م.م. محمد قاسم فرحان
11	المشاركة السياسية للأمة عند العلامة الشيخ محمد مهدي الآصفي دراسة فقهية ا.م.د رعد كاظم كاكه الله
12	لغةُ النَّقْدِ في التُّرَاثِ الأَدَبِي كِتَابُ (الوَشْيِ المَرْقُومِ في حَلِّ المَنْظُومِ) لضياءِ الدِّين بنِ الأَثِيرِ (ت637هـ) أنموذجًا م.د. صباح حسن عبيد التميمي
13	موقف الأحزاب السياسية العراقية من القضايا الدولية في العهد الملكي م . م. أباذر راضي كريدي العامري
14	طرق المعرفة الاجـــــــــرائية وعلاقتها بمهارات ما وراء الذاكرة م. فاطمة عادل داخل
15	القلق من المستقبل وعلاقته باتخاذ القرار لدى طلبة المرحلة الإعدادية م . د علي رسن شندوخ
16	أسلوب التعظيم في التعبير القرآني/ دراسة دلالية م. د . خالد خضير عباس
17	المقدس التأريخي وأثره في تصدع الظاهرة النقدية للاستشراق مقاربات في كتابات النقد الإسلامية أ.م. د شهيد كريم محمد
18	العلاقات البريطانية – الليبية من الاحتلال الايطالي لنهاية الحرب العالمية الاولى (1911– 1918) م.م. فلاح علي دليل
19	روايات سالم حميد وخطاب التفكيك ومظاهر التجريب م.د مسار غازي شناوه

20	المهدية وأحداثها الداخلية والخارجية في عهد عبد الله المهدي الفاطمي 303-322هـ/ 915-933م ا.م .د. علي فيصل عبد النبي العامري
21	موجّهات التّلقي النصيّة في الخطاب التّفسيري "مواهب الرحمن اختياراً ا.د حسين علي عبد الحسين الدخيلي د. علياء حميد الغرابي
22	العلاقات التجارية الأمريكية غير الرسمية مع الاتحاد السوفيتي 1922-1933 ا.م.د حيدر سلام لازم عزيز
23	الأنا المنكسرة ونسق التعويض في (ما ينقص شاعراً) لعمر الدليمي أ.م.د. حسين علي جبار القاصد
24	التوزيع المكاني للمرائب في محافظة ذي قار لعام2020-2021 م. م علي عبد الكريم جواد الحجامي
25	شجاعة الرسول (ص) عند شعراء صدر الإسلام م.د. وضاح حسن خضر الحديدي
26	الأبعاد الجغرافية لظاهرة الهجرة الداخلية للسكان في محافظات الفرات الأوسط للمدة 2003 – 2020 م. د. حسام صبار هادي الزيادي
27	روايةُ الحفيدة الأمريكية، دراسةٌ في النقد الايديولوجي م. د.واثق حسن مجهول الحسناوي
28	العلاقات الأمريكية – الألبانية 1912- 1939 م.محمد عبود مهاوش

رينيه معوض ودوره السياسي في لبنان (1925– 1989) م.د.قاسم جباري لطيف زاحم المرشدي	29
Misordered Words: A Study in Iraqi EFL Learners' Written Production م. رانية عدنان عزيز م. وفاء حسين جبر التميمي	30
Supporting Communicative Approach Using YouTube to Teach the Apology Strategies to Secondary School Students: An Experimental Study م.م امال صبار جليد م.م احمد ابراهيم الطيف	31
The Contextual Uses of the Impoliteness in Ernst Hemingway's *The Snow of Kilimanjaro* Sahab Salih Fenjan	32
A Discourse Analysis of Sectarian Discourse on Some Selected News Websites Asst. Prof. Saddam Salim Hmood	33
Translation Students Mistakes in translating commonly used English sentences and phrases into Arabic (comparing graduates of the scientific branch with graduates of literary branch) م.م.شهلاء خالد جاسم	34

قضية الكردية في بيانات حزب البعث والحزب الشيوعي (السرية والعلنية) 1968-1973

(دراسة وثائقية)

The Kurdish issue in the information of " Al-Baath " party and communist party (secret and public) 1968- 1973 documentary study

م . د . مناف جاسب محمد علي Dr. Manaf Chasib Mohammed Ali

مديرية تربية ذي قار – ذي قار- العراق

Directorate of Education Thi Qar - Dhi Qar – Iraq

الكلمات المفتاحية : الحزب الشيوعي ، حزب البعث ، بيانات الحزبين ، دراسة وثائقية .

Keywords : Communist party , Al –Baath party ,parties information , documentary study .

Manafmss776@gmail.com

الخلاصة

تعد القضية الكردية من القضايا التي حازت اهتماماً دولياً وإقليمياً وقد انعكس ذلك على الوضع الداخلي المتمثل في نظرة الأحزاب العراقية الفاعلة لتلك القضية ويتبين ذلك من اختلاف الأفكار والرؤى وربما يصل الوضع للصراع الفكري بين تلك الأحزاب، ولعل أهم الأحزاب العراقية وأقواها في المدة قيد الدراسة حزب البعث الذي استلم السلطة بشكل فعلي في 17 تموز 1968، والحزب الشيوعي العراقي الذي يعد أكثر الأحزاب نشاطاً من خلال الصحف السرية والبيانات التي يصدرها والتي تناول فيها العديد من القضايا لاسيما القضية الكردية.

اتسمت العلاقات بين الحكومات العراقية المتعاقبة والأكراد بالتوتر ومنذ نشأة العراق الحديث عام 1921 بسبب متغيرات جوهرية عديدة جرت في المحيط الإقليمي والدولي.

شكلت القضية الكردية منذ نشأتها علاقات تفاعل متبادلة بين الأكراد والقوى والأحزاب العراقية الداخلية وأن هذه القوى استخدمت القضية الكردية ورقة ضغط ومساومة انطلاقاً من مصالحها فحسب، وفي الوقت نفسه سعى القادة الأكراد إلى استغلال تلك الظروف أملاً في الإفادة من تنافس

القوى الإقليمية والدولية في المنطقة للحصول على الدعم المناسب لها الذي يمكن أن يحقق المطامح الكردية بتأسيس كيان مستقل بهم.

قسم البحث إلى محورين الأول منذ قيام ثورة 17 تموز 1968 ولغاية 11 آذار 1970 حيث صدور قانون الحكم الذاتي من الحكومة ومحاولة احتواء القضية الكردية سلمياً، والمحور الثاني الذي جاء بعد صدور قانون الحكم الذاتي ولغاية 17 تموز 1973 وقيام جبهة الاتحاد الوطني ووقوف الحزب الشيوعي إلى جانب السلطة بشكل كامل.

Abstract

The Kurdish issue is one of the issues that has received international and regional attention, and this has been reflected in the internal situation represented by the effective Iraqi parties' view of this issue. The Ba'ath Party, which actually took power on July 17, 1968, and the Iraqi Communist Party, which is the most active party through secret newspapers and statements it issues, in which it dealt with many issues especially the Kurdish issue. Relations between the successive Iraqi governments and the Kurds have been characterized by tension and since the establishment of modern Iraq in 1921 due to many fundamental changes that took place in the regional and international environment. The Kurdish issue has formed since its inception, mutual interaction between the Kurds and the internal Iraqi forces and parties, and that these Kurdish forces are a pressure and bargaining card based on their interests only. It is appropriate for it, which can achieve Kurdish ambitions by establishing an independent entity with them. The research was divided into two axes, the first since the revolution of July 17, 1968, until March 11, 1970, when the law of self-rule was issued by the government and an attempt to contain the Kurdish issue peacefully, and the second axis, which came after the issuance of the Autonomy Law, until

July 17, 1973, the establishment of the National Union Front and the Communist Party's standing to The side of the power completely .

المقدمة :

كانت القضية الكردية من ابرز القضايا التي واجهت الحكومات العراقية المتعاقبة وشكلت عائقاً كبيراً أمام الاستقرار الداخلي للبلاد في محاولة فهم للحصول على حقوقهم القومية المشروعة وحقهم في تقرير المصير، وقد انعكست تلك الأحداث على كيفية تعاطي الأحزاب العراقية مع تلك القضية انطلاقاً من مبادئ كل حزب ونظرته لتلك القضية ولاسيما الحزب الشيوعي العراقي وحزب البعث اللذان يقعان على طرفي نقيض من الناحية الفكرية والسياسية ومن ثم انعكس ذلك على موقف كل منهما من القضية قيد الدراسة وسيظهر ذلك من خلال بياناتهما وأدبياتهما ونشراتهما السرية والعلنية.

اعتمدت الدراسة على المنهجين التاريخي وتسلسل البيانات الحزبية لكلا الحزبين، والتحليلي أي تحليل تلك البيانات ونقدها إذ تسعى الدراسة لتتبع أحداث القضية الكردية من خلال مواقف الحزبين في ضوء الوثائق العلنية والسرية والمواقف الحكومية منها، وتأتي أهمية هذه الدراسة كونها (دراسة وثائقية)، الغرض منها توثيق جميع البيانات المنشورة وغير المنشورة والتي لم يتسن لأحد الوصول إليها وقد وضعت كملاحق في آخر البحث.

قسم البحث إلى محورين المحور الأول تتبع البيانات والمواقف لكلا الحزبين منذ 17 تموز 1968 حيث استلام حزب البعث بشكل فعلي للسلطة في العراق ولغاية 11 آذار 1970 وصدور قانون الحكم الذاتي ومحاولة الحكومة وحزب البعث احتواء الأزمة وحلها بشكل سلمي.

وتناول المبحث الثاني القضية الكردية في ضوء ذات البيان والصحف السرية والعلنية بعد صدور قانون الحكم الذاتي ولغاية قيام الجبهة الوطنية في 17 تموز 1973 وانحسار المواقف الشيوعية بعد نجاح حزب البعث في احتواء الحزب الشيوعي وكسبه بشكل كامل إلى جانبه.

ومن بعد ذلك تأتي الخاتمة لتوضح أهم الاستنتاجات.

اعتمدت الدراسة على مجموعة من المصادر وأهمها الوثائق غير المنشورة للحزب الشيوعي وتشمل البيانات والصحف السرية والنشرات الحزبية غير المعلنة والوثائق العلنية المنشورة لحزب البعث الذي يقع على رأس السلطة السياسية ويقود البلاد فضلاً عن المصادر العربية والمعربة إلى جانب مجموعة من البحوث والمقالات المنشورة وبعض الصحف العراقية في تلك المرحلة قيد الدراسة.

أولاً : الاختلافات الفكرية في تبني المسألة الكردية في ضوء بيانات حزب البعث والحزب الشيوعي في العراق للمدة 1968 - 1971 .

تباينت واختلفت وجهات النظر لكلا الحزبين (حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الشيوعي العراقي) في كيفية التعاطي مع القضية الكردية للمدة من (7 نيسان 1947 حيث تأسيس حزب البعث في سوريا وتلى ذلك تأسيس فرع للحزب المذكور في العراق سنة 1952 – ولغاية 17 تموز 1968)[1] حيث استلام حزب البعث للسلطة بشكل رسمي وعودة الأحزاب الأخرى العراقية بشكل عام إلى موقع المعارضة[2].

ففي اليوم الأول للثورة أي السابع عشر من تموز تناول البيان الأول للثورة القضية الكردية وأوضح إن الحكام الرجعيين حسب قول البيان قد أهملوا متعمدين الاستقرار والأمن الداخلي في ربوع الوطن العربي ولم يقدموا أي خطوة ايجابية لحل القضية الكردية، بل تعمدوا إلى إحداث الفتن والاضطرابات المسلحة، وأضاف البيان إن حكومة الثورة الحالية عازمة على إنهاء مشكلة الشمال بحكمة ودراية وبروح طابعها مصلحة الوطن واستقراره وصيانة وحدته الوطنية وإقامة مجتمع تسوده الإخوة والمحبة والتآلف الوطني والشعور بالمسؤولية[3].

وهنا لابد من الإشارة إلى ان حزب البعث ألقى اللوم على الحكومات السابقة متناسياً أنه كان جزءاً منها وبالذات بعد انقلاب 8 شباط 1963 وكذلك بعد ردة 18 تشرين الثاني 1963 حيث استلم القوميون الذين يؤمنون وينطلقون من مبادئ البعث كأساس عملي لهم في التعامل مع الأحداث.

ومما يؤكد صحة هذا الرأي أعلاه ما ورد في تقرير المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث حيث بين أن هناك جملة من الاعتبارات وضعها الحزب في سعيه لوضع جملة من الحلول للمسألة الكردية، وبين الملابسات التاريخية التي رافقتها وما احتوته من شوائب واتجاهات انعزالية رجعية، بعضها على صلات مفضوحة بالدوائر الاستعمارية والرجعية فهي من حيث الجوهر والأساس حركة قومية

تمتلك في حدود مطالبها بالحقوق المشروعة للشعب الكردي في إطار الجمهورية العراقية وعلى رأسها الحكم الذاتي، مبررات مبدئية وواقعية وإنها في هذا الإطار جزء أساسي من الحركة الوطنية في العراق وفي موضع آخر أوضح ان حزب البعث حزب قومي أنساني واشتراكي وديمقراطي العقيدة ومن الطبيعي ان يتفهم الحقوق القومية للشعب الكردي وبما ان الحزب يقود السلطة الثورية في البلاد فهو يتحمل المسؤولية الأساسية في ضمان حقوق الأكراد في صيغ دستورية وقانونية، وبين ان السبيل للوصول إلى تلك الحقوق من خلال المنهج السلمي والديمقراطي عن طريق التعاون المخلص والايجابي مع القوى الخيرة الوطنية والتقدمية في صفوف الجماهير الكردية وفي إطار العمل الوطني المشترك المتمثل بالجبهة الوطنية والقومية التقدمية[4].

وفي 22 تموز 1968 اصدر الحزب الشيوعي العراقي بيان بعنوان (انقلاب رجعي مشبوه – الجماهير تستهدف ثورة شعبية حقيقية لإقامة حكمها الديمقراطي الثوري)، تطرق فيها للعديد من المواضيع بما فيها القضية الكردية وانتقد موقف حزب البعث وإدعائه بحل المسألة الكردية في الوقت الذي يسمونها (مشكلة الشمال) استنكافاً منهم لذكر كلمة (كردستان) وبين ان الشعب الكردي يذكر جيداً تنكرهم عام 1963 للعهود والشعارات المرفوعة ومن ثم قيامهم بأبشع عدوان ضد الشعب الكردي الذي اقترفوا فيه عمليات الإبادة والحرق الجماعيين وانتهكوا الأعراض وداسوا الحرمات وكل القيم بصفاقة وخسة ثم تساءل البيان عن برنامج الحكومة لحل القضية الكردية؟ وأي برنامج ملموس صريح يطرحونه مع ان المسألة واضحة لا تحتمل اللبس والإبهام؟ ولا يمكن تصديق الوعود الجديدة التي يقطعها إبطال تدمير القرى الكردية لغرض كسب الوقت والمناورة، ولكن ابسط دلائل حسن النية كانت تستلزم الإعلان الفوري عن سحب الجيش من المناطق الكردية، وحل قوات الجحوش على حد قول البيان والخونة والاعتراف بوجود إقليم كردي داخل الجمهورية العراقية يعيش فوقه شعب له خصائصه وحقوقه القومية المتميزة في إطار الحكم الذاتي وهذا ما تستلزمه مبادئ العصر الديمقراطي، ناهيك عن الاشتراكية التي ينتسب لها الانقلابيون، ولذلك فمن حق ومن واجب قوى الثورة الكردية ان ترفض بحزم مهادنة الحكم العسكري الجديد، وان آية جهة أو عناصر وطنية كردية تحسن الظن به أو تمد يد التعاون إليه بشكل أو بآخر، لا تخدع إلا نفسها، وتبرهن على تجاهل صارخ على تجارب الماضي القاسية وعلى تكرار لنهج خاطئ سبب للشعب الكردي وللشعب العراقي كله آلاماً وتضحيات رهيبة ومعنى ذلك إعطاء الحكم الذي ولد معزولاً فرصة

للتنفس ولتثبيت نفسه على حساب آلام وجوع الشعب، واختتم البيان القول فيما يخص القضية الكردية بدعوة الشعب الكردي والقوى الديمقراطية الكردية للتحصن باليقظة الكافية تجاه المناورات والألاعيب الجديدة، وان تنهض إلى مستوى المسؤولية تجاه مصائر البلاد والشعب[5].

وفي 29 تموز 1968 عقدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اجتماعاً طارئاً ناقشت فيه موقف الحزب من الانقلاب واستعرض الاجتماع الأوضاع السياسية التي قادت للانقلاب ثم طرح بعد ذلك جملة من الحلول من أجل النهوض بواقع البلاد وحل المشاكل التي يعاني منها الشعب وطرح تلك الحلول على شكل عدة نقاط من ضمنها ما يخص البحث قيد الدراسة حيث دعا البيان إلى حل المسألة الكردية بما يتفق والإقرار بحقوق الشعب الكردي وحل تشكيلات المرتزقة (أي الموالين للحكومة من الكرد) وسحب الجيش العراقي من كردستان والعمل على تعزيز وحدة وإخوة العرب والأكراد[6].

وفي اليوم ذاته 29 تموز 1968 أصدرت اللجنة المركزية بياناً بعنوان (حول الوضع السياسي الراهن في البلاد)، شكك فيه بثورة تموز وأهدافها وتطرق إلى القضية الكردية بالقول إن الشعب بعربه وأكراده الذي عانى من عواقب الشوفينية والعدوان يريد حلاً ديمقراطياً للمسألة الكردية وان الشعب أصبح أكثر وعياً من الناحية السياسية وهو لا يؤمن بالأقوال بل بالأفعال الملموسة[7].

عادت الحكومة العراقية يقودها حزب البعث مرة أخرى لتؤكد في 30 تموز 1968 على حل القضية الكردية حلاً سلمياً عادلاً يحقق المصالح القومية للأكراد ضمن وحدة العراق الوطنية[8].

انعقد الكونفرس الثاني لمنظمات الحزب الشيوعي في الموصل في منتصف شهر آب 1968 ودعا إلى دعم الحركة الكردية والمساهمة فيها عن طريق تهيئة المسلحين وإقامة المراكز المسلحة في كردستان لدعم الثورة الكردية على حد زعم البيان[9].

كما كتبت جريدة (طريق الشعب) في أوائل أيلول 1968 مقالاً بعنوان (في الذكرى السابعة لبدء الكفاح المسلح في كردستان، من أجل ضمان النصر للثورة الكردية)، بينت فيه ان سياسة الحكومة الحالية هي ذات السياسة القمعية التي انتهجتها الحكومات السابقة في التعامل مع عموم الشعب والحركة الكردية بالذات، وان الهدنة التي عقدتها الحكومة مع الفصائل الكردية المسلحة ما هي إلا استثماراً للوقف ولتثبيت دعائم حكمهم لتعود بعد ذلك إلى أساليبهم القمعية في التعامل مع الحركة الكردية(10).

تطرقت قرارات الاجتماع الكامل للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي المنعقد في تشرين الأول 1968 إلى جملة من المواضيع ومن بينها القضية الكردية وجاء فيها ان القضية الكردية هي أهم نقاط ضعف الحكم القائم ووصفت إجراءات الحكومة وحزب البعث لإيجاد الحلول للقضية الكردية قد تمت تحت ضغط الأمر الواقع[11].

وفي تشرين الثاني 1968 كتبت صحيفة الحزب الشيوعي العراقي فرع كردستان (ريكاي كردستان) مقالاً هاجمت فيه الحكومة وحزب البعث، حيث بينت تعاظم دور الزمر والعناصر العميلة والمشبوهة المعادية للثورة الكردية، وناشدت القيادات الكردية بضرورة التوحد للوقوف بوجه السلطة وأساليبها الشوفينية في قمع الحريات[12].

اصدر الحزب الشيوعي العراقي بيان في تشرين الثاني 1968 بعنوان (الدكتاتورية الحاكمة تكشف عن طبيعتها الإرهابية المعادية للشعب) ذكر فيه ان الحكومة العسكرية البعثية لم تقم بأية إجراءات جدية لحل مشاكل الجماهير والبلاد ماعدا بعض التدابير العرجاء المبتورة في إطلاق بعض السجناء والموقوفين والمفصولين السياسيين وتخفيضات تافهة لبعض الأسعار وان حزب البعث وشركائه العسكريين انهمكوا في تثبيت دعائم حكمهم واستخدموا أساليب المراوغة لكسب الوقت ومن ثم الانتقال إلى تحقيق الأهداف الأساسية التي استهدفها الانقلاب وبالدرجة الأولى ضرب الحركة الثورية والهجوم على الثورة الكردية والقضاء عليها ... وأضاف البيان ان حكومة البعث تسعى إلى جعل القوى التقدمية ذيولاً بائسة وإلا فالتنكيل بحجة التطرف والعداء للثورة وان الإرهاب الأسود هو منطقهم الوحيد مع القوى الثورية والشعب الكردي، والإمعان في تسليح وتجنيد المرتزقة في كردستان، ودعا البيان في خاتمته جميع القوى التقدمية إلى التعاون والائتلاف في النضال المشترك من اجل أكثر المهمات إلحاحاً وحيوية في الوضع الراهن وفي مقدمتها النضال لإقامة حكومة ثورية تقدمية انتقالية تطلق حريات الجماهير وتضمن الحكم الذاتي للشعب الكردي[13].

عاد حزب البعث في 24 تشرين الثاني 1968 ومن خلال مؤتمره القطري السابع ليوضح موقف الحزب الإيديولوجي والنظري من القضية الكردية إذ بين ان المطامح القومية للأكراد تقع في مقدمة المسائل التي تواجه حركة الثورة العربية وان عدم التوصل إلى حلها خلال السنوات السابقة قد ألحق الضرر بالمواطنين العرب والأكراد نتيجة التعسف في حلها، وأضاف المؤتمر ان قوى الاستعمار والرجعية تستغلها دوماً وتستثمر الإخفاق في حلها للتدخل في شؤون العراق والضغط عليه والتآمر

على حقوق العرب والأكراد وأكد المؤتمر ان حزب البعث ينطلق في نضاله وسياسته من عقيدته القومية الإنسانية الاشتراكية الديمقراطية وانه كان يحترم دائماً المطامح القومية للجماهير الكردية بمحتواها الوطني التقدمي ويعدها حقوق إنسانية مشروعة وحدد الحزب موقفه من القضية الكردية على أساس ان الحل السلمي هو الحل الوحيد السليم وان إنضاج الحلول وتطبيقات الحقوق القومية تكون بالاستناد على القوى التقدمية والوطنية الكردية التي تسعى لبناء وحدة العراق[14].

مجرد نظرة فاحصة لما ورد في المؤتمر فيما يخص الموضوع نرى مدى التلاعب بالألفاظ والتهرب من المسؤولية في حل القضية الكردية ويرمي بذلك على عاتق الاستعمار والرجعية وغيرها في حين ان حزب البعث هو من يملك السلطة وبيده كل شيء.

وفي أواسط كانون الأول 1968 كتبت جريدة طريق الشعب (السرية) مقالاً تطرقت فيه إلى القضية الكردية وأكدت على حلها حلاً سلمياً وركزت على نقد سياسة الحكومة في كيفية التعاطي معها وأوضحت ان المستفيد الوحيد من هذه الأحداث هم الاستعماريون والقوى الرجعية ومن ثم عرقلة تلبية المطالب القومية للشعب الكردي وأوضحت الجوانب السلبية من طرف الحكومة وتنكرها لأبسط حقوق الشعب الكردي القومية وتوجهها نحو تحريض زمر المرتزقة الأكراد في مواجهة إخوانهم الأكراد والوقوف مع الحكومة ضد القضية القومية الكردية[15].

عقدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي اجتماعاً عادياً في أواسط كانون الثاني 1969 أكدت فيه على حل المسألة الكردية على أساس الحكم الذاتي وانتقدت تجاهل الحكومة لحقوق الشعب من خلال خنق الحريات العامة وممارسة الاستبداد وطالبت بتنفيذ الحكم الديمقراطي في ظل حكومة ائتلافية وضرورة إقامة جبهة وطنية موحدة تضم جميع الأحزاب العراقية تنبثق منها حكومة ائتلافية ديمقراطية[16].

سعت حكومة حزب البعث بعد الانتهاكات الكردية بسبب الدعم العسكري والمادي الذي حصلوا عليه من إيران التي قامت بتزويدهم بالأسلحة والمعدات لغرض مواجهة الجيش النظامي ولذلك أعلنت الحكومة العراقية رغبتها في شباط 1969 للقيام بتنفيذ أهم بنود بيان حكومة عبدالرحمن البزاز لسنة 1966[17]، فيما تجاهل مصطفى البرزاني[18] عرض الحكومة بضعف موقفها معتمداً في ذلك على الدعم الإيراني[19].

رداً على المشروع أعلاه الذي تقدمت به الحكومة لاحتواء الأزمة الكردية طرح الحزب الشيوعي العراقي في أواسط شباط 1969 مشروعاً مفصلاً لحل المسألة الكردية على أساس الحكم الذاتي، وطالب الحزب باستبدال مشروع البزاز لسنة 1966 الذي عده حل برجوازي يميني فهو لا يتضمن سوى بعض الحقوق الثقافية ويشترط التخلي عن الحقوق القومية الأساسية، وطالب الحزب كبديل عن ذلك الاعتراف الصريح بالقومية الكردية وحق تقرير مصيرها ضمن الوحدة العراقية، وتحديد الحدود الجغرافية للمنطقة التي ستتمتع بالحكم الذاتي وتحديد اختصاصات كل من الإدارة الذاتية والحكومة المركزية وأكد أيضاً على حق الأقليات القومية الموجودة في كردستان والتمتع بحق المساواة مع الأكراد لاسيما حقوقهم الثقافية والديمقراطية[20].

بعد تحرك القوات الحكومية للاستعداد للقتال في كردستان عاد الحزب الشيوعي وقدم مذكرة في 17 نيسان 1969 إلى رئيس الجمهورية وأعضاء القيادة القطرية لحزب البعث وعرض مقترحاته لحل القضية الكردية حلاً سلمياً وبين ان الخطوة العملية الأولى هي إيقاف المصادمات العسكرية وعدم تحرك القوات الحكومية نحو مواقع جديدة في كردستان وان تكف بالمقابل القوات الكردية من مهاجمة الجيش الحكومي النظامي وان من شأن هذه الخطوة ان تخفف التوتر تتبعها خطوة الحكومة لحل القضية الكردية حلاً سلمياً عن طريق التفاوض مع القيادة الكردية[21].

نرى من خلال المذكرة أعلاه ان الحزب الشيوعي يحاول ضرباً من الخيال فلا الحكومة جادة في حل المسألة سلمياً ولا القيادة الكردية ستؤمن وتثق بوعود الحكومة وان جميع ذلك مجرد تنظير فقط وعبارات فارغة.

في آيار 1969 طرحت منظمة الحزب الشيوعي في كردستان برنامج جديدة بعنوان (برنامجنا للحد الأعلى) جاء فيه ان منظمة الحزب تناضل من أجل وضع الحكم الذاتي موضع التنفيذ وتحديد إقليم كردستان جغرافياً من الناحية الإدارية وإقامة سلطة تشريعية تنبثق عنها سلطة تنفيذية تدير شؤون الإقليم عدا شؤون الدفاع والخارجية والاقتصاد فهي من اختصاص الحكومة المركزية وضمان تمثيل الكرد في مؤسسات الدولة حسب نسبة تعدادهم السكاني[22].

تطرق سكرتير الحزب الشيوعي عزيز محمد في كلمته التي ألقاها في مؤتمر الأحزاب الشيوعية والعمالية المنعقد في المدة من 5–7 حزيران 1969 إلى عدة مواضيع من ضمنها القضية الكردية حيث طالب نظام البعث بإتباع سياسة جديدة تجاه القضية الكردية ودعا إلى ضرورة منح الأكراد

الحكم الذاتي ضمن الوحدة الوطنية، كما أكد على ان حكومة البعث لم تسلك الطرق السلمية لاحتواء الأزمة وحل المسألة الكردية حلاً مقبولاً وطالب بإطلاق الحريات ونبذ مظاهر العنف والاستبداد[23].

وفي 10 حزيران 1969 ورد في كتاب سبيل البعث مقال لمؤسس الحزب ميشيل عفلق بعنوان (المسألة الكردية والثورة العربية)، بين فيه ان موضوع الأكراد ذو شقين الأول مبدئي فالحزب لا يعترض على حق الأكراد في الحكم الذاتي، والشق الثاني وهو السياسي وفيه يرى حزب البعث ان القضية الكردية هي موضع استغلال القوى الاستعمارية والرجعية التي تشوه مقاصدها وان قوى الاستعمار تدفع الحركة الكردية نحو التمرد مما تضطر الحكومة إلى مواجهتها وبتكرار هذه العمليات تتولد الأحقاد والثارات مما يدفع الحركة الكردية للمطالبة بالاستقلال الذي لم يكن له مبرر في البدء، وبين ان الحل الاشتراكي هو الطريق الوحيد لحل المسألة الكردية من خلال الاشتراك في المصير الواحد بين جميع القوميات في ظل الدولة الاشتراكية[24]. وبذلك يتضح ان رؤية حزب البعث للقضية الكردية تنحصر في منحهم الحكم الذاتي فقط على ان لا يتجاوزوا ذلك للمطالبة بالاستقلال وحق تقرير المصير، ثم ان حزب البعث يرى ضرورة الحل الاشتراكي وهذا هو توجه الحزب الشيوعي الذي يؤمن بالاشتراكية العلمية، ويبقى حديث حزب البعث مجرد كلمات فارغة المحتوى لا أساس لها من الصحة ولا طريق لتطبيقها.

عقدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اجتماعها الاعتيادي في تشرين الأول 1969 أوضحت فيه دور القوى الأجنبية في دفع الحركة الكردية بمقاتلة الجيش النظامي وان هذه القوى مرتبطة بالاستعمار وتسعى إلى زعزعة الاستقرار والأمن الداخلي لعموم الشعب والتدخل في شؤون العراق الداخلية، وتسعى من خلال ذلك لحماية مصالحها ولا تعنيها مطاليب الشعب الكردي، وحمّل العناصر المشبوهة في الحركة الكردية مغبة تلك الأعمال وسعى الحزب لإيجاد الحل السلمي الديمقراطي في كردستان[25].

سعت الحكومة العراقية وحزب البعث في 31 كانون الأول 1969 لمحاولة تخفيف حدة ضغط الانتقادات نحوها من خلال سعيها إلى تعيين عزيز شريف الشخصية الشيوعية وزيراً للعدل في وقت رفضت اللجنة المركزية هذا التعيين وأعلنت بانة شخصية مستقلة لا تمثل الحزب الشيوعي[26].

وقد اصدر الحزب الشيوعي بياناً انتقد فيه هذا التعيين وطالب بدلاً عن ذلك إقامة حكومة ائتلافية وطنية وأضاف بالقول: ((ان استيزار شخصيات مستقلة لا يعني بأي حال إقامة حكومة ائتلافية أو حكومة الجبهة الموحدة التي أجمعت عليها الحركة الديمقراطية في العراق باعتبارها ضرورة وطنية ملحة))[27].

ثانياً البيانات والوثائق السرية والعلنية التي سبقت ورافقت صدور بيان 11 آذار 1970 لغاية قيام الجبهة الوطنية 1973 :

بدأت الحكومة العراقية بالتمهيد لمنح الأكراد الحكم الذاتي من خلال الاتصال بالقيادات الكردية في أيار 1969 لغرض إصدار وتطبيق قانون للحكم الذاتي في مناطق كردستان واستحداث محافظة دهوك، وقد بدأت المفاوضات فعلاً في أيلول 1969 بين الطرفين الحكومي والقيادات الكردية، وقد رافقت المفاوضات بعض العقبات حول مصير محافظة كركوك ومناطق أخرى ثانوية يسكنها الكثير من الكرد، وحول مناطق أخرى غنية بالنفط، وقد أبدت الحكومة قلقها من هذه المطالب، وعلى الرغم من ذلك استمرت الحكومة بالمفاوضات في كانون الثاني 1970 بين الطرفين، وقد توجت أخيراً بإعلان قانون الحكم الذاتي في 11 آذار 1970[28].

واكب الحزب الشيوعي العراقي مسألة الحكم الذاتي قبل وأثناء وبعد صدور القانون فقد كتبت جريدة طريق الشعب في كانون الثاني 1970 مقالاً بعنوان (التعجيل في بلوغ الاتفاق بين الحكومة والثورة الكردية خطوة فعالة في دحر مساعي التخريب المشبوهة)، أوضح فيه دور الحزب في تقريب وجهات النظر بين الحكومة والقيادات الكردية بغية الوصول إلى حل يسوي العلاقات بين الطرفين ويسعى إلى خلق الجو الملائم لحل المسألة الكردية وتلبية الحقوق القومية للشعب الكردي ومن ثم إنهاء القتال، وأوضح ان حل المسألة الكردية حلاً سلمياً هو مطلب جماهيري وحزبي ومن شأنه ان يوجه ضربة إلى مناورات ودسائس الاستعمار والرجعية في المنطقة، ومن الخطأ الاستهانة بقوى الحرب وإمكانياتها في التأثير باتجاه إفشال المساعي المبذولة في أي مرحلة من مراحل الاتفاق بين الطرفين، وطالب الحزب بالتعجيل في بلوغ الاتفاق مع ممثلي الثورة الكردية وإعلان ذلك على الرأي العام لأهميته في دحر المساعي التخريبية المشبوهة التي تمارسها الرجعية والعملاء[29].

وفي عددها الثاني الصادر في أواخر شباط 1970 كتبت طريق الشعب السرية مقالاً بعنوان (يجب الإسراع بحل المشكلة الكردية من أجل المساهمة في كفاح العرب العادل وإحباط التآمر الاستعماري)، طالبت فيه الحكومة أن ترتفع إلى مستوى المسؤولية وتسرع في إيجاد الحل الضروري وإبرام الاتفاق وإعلانه للرأي العام وليس من مصلحة الحركة الوطنية أن تطول مدة المفاوضات ويجب تجاوز الأمور الثانوية البسيطة في التباحث بين الطرفين وطالب الحزب الشيوعي بضرورة إشراك جميع الأحزاب الوطنية بالمداولات وإطلاع الجماهير على هذه المفاوضات، وزرع الثقة لدى الشعب الكردي بان الحكومة وحزب البعث جادان بإتمام اتفاق الحكم الذاتي باعتباره على رأس السلطة، وأشاد المقال بدور الحزب الشيوعي في تقريب وجهات النظر لحل الأزمة سلمياً يرضي جميع الأطراف[30].

وفي عبارات مثيرة للدهشة والاستغراب يبين حزب البعث من خلال مؤتمره القطري الثامن ان حزبهم استند إلى تحليل صائب خلاصته ان الحركة القومية الكردية وبسبب من طبيعة تركيبها ومستوى تطورها تنطوي على اتجاهات متعددة ولا يجوز الحكم عليها بشكل مطلق ومن خلال وجه واحد من وجوهها، بل ان توفير الظروف الموضوعية والمستلزمات لتطوير هذه الحركة بالمنهج الوطني والتقدمي والديمقراطي في البلاد من مسؤولية حزب البعث والقوى الوطنية في البلاد، وان ظروف السلام والعمل لإزالة آثار سنوات الاقتتال وتحقيق تنمية شاملة في المنطقة الشمالية والعمل ضمن إطار منهج جبهوي يضم كل القوى الوطنية والقومية والتقدمية من العرب والأكراد وباقي الأقليات وكل ذلك يوفر الشروط والمستلزمات أعلاه[31].

نلاحظ ان حزب البعث يتنصل من مسؤوليته في تطور الأوضاع السيئة والحروب مع الحركة الكردية وكأنه لم يكن المسؤول الأول والأخير عنها !!

أشارت وزارة الإعلام البعثية في تلك الفترة إلى ان ثورة 17 تموز 1968 استطاعت ان تحقق العديد من الانجازات رغم قصر المدة التي مضت منذ قيامها ومن ابرز هذه الانجازات الحل السلمي الديمقراطي للمسألة الكردية وبينت ان حكومة الثورة وحزب البعث حينما أقدما على حل هذه المسألة لم ينطلقا من اعتبارات ودوافع تكتيكية، وإنما من مبادئ حزب البعث لكونه حزب قومي اشتراكي وانه يؤمن بحق كل امة ان تؤكد شخصيتها القومية وان ظاهرة الاضطهاد القومي ظاهرة ملازمة للأنظمة الرجعية المرتبطة بالامبريالية، وان الحركة القومية الكردية ذات جوهر تحرري ديمقراطي

وهي ظاهرة طبيعية يجب التعامل معها بإيجابية[32]. نلاحظ حينما نقرأ العبارات أعلاه وكأن حزباً آخر هو من يعادي الأكراد وان حزب البعث هو المدافع والحامي لحقوق الكرد!!.

توصل الطرفان إلى اتفاق وقع في 11 آذار 1970 ونص على العديد من الفقرات ومنها ان تكون اللغة الكردية اللغة الرسمية إلى جانب العربية في المناطق ذات الأغلبية الكردية ومشاركة الكرد في الحكم ووظائف الدولة وفي جميع الوزارات بما فيها الأمنية والعسكرية ووضع خطة لإزالة التخلف الذي لحق بالقومية الكردية وتوسيع المناهج الخاصة بهم في الإذاعة والتلفزيون، وإعادة الطلبة المفصولين بسبب ظروف الحرب ، والإكثار من فتح المدارس في المنطقة الكردية وقبول الطلبة الأكراد في الجامعات العسكرية والبعثات والزمالات الدراسية، وان يكون الموظفون في الوحدات الإدارية ذات الأغلبية الكردية من الأكراد، وإعادة سكان القرى العربية والكردية إلى أماكنهم السابقة، والإسراع بتطبيق قانون الإصلاح الزراعي في المناطق الكردية، وتعديل الدستور العراقي حيث سوف ينص على ان يتكون الشعب العراقي من قوميتين عربية وكردية وان يكون أحد نواب رئيس الجمهورية كردياً فضلاً عن فقرات كثيرة أخرى[33].

في اليوم ذاته الذي عقدت فيه الاتفاقية أرسل سكرتير الحزب الشيوعي عزيز محمد ببرقية تهنئة إلى رئيس الجمهورية واصدر الحزب الشيوعي بياناً استعرض فيه بنود الاتفاقية ووصفه بأنه انتصار للشعب العراقي بعربه وأكراده وجميع أقلياته القومية وللحركة الوطنية وهو في الوقت ذاته يُعد هزيمة للقوى الاستعمارية والرجعية والأفكار الشوفينية وسياسة الاضطهاد القومي والفئات العنصرية ودعاة سياسة الاقتتال والحروب[34].

وفي أواسط آذار 1970 اصدر الحزب الشيوعي بياناً بعنوان (الحزب الشيوعي العراقي يحلل الانتصار التاريخي بحل المسألة الكردية)، بين فيه دور الحزب الشيوعي وجهوده التي بذلها في سبيل تحقيق الحل السلمي للقضية الكردية وذكر فيه ان الاتفاق يمثل خطوة جديدة في مسيرة العراق والشعب الكردي وان إنهاء الاقتتال سيوفر مبالغ مالية للحكومة يمكن صرفها على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بما يخدم مصلحة الشعب، وسيضع حداً للتدخلات الخارجية وعدم الاعتداء على سيادة العراق الوطنية[35].

وفي أواخر آذار 1970 كتبت صحيفة (طريق الشعب) السرية مقالاً بعنوان (حزبنا الشيوعي العراقي يدعم اتفاق 11 آذار 1970) أشاد فيه بصدور القانون وبين ان الحزب سوف لن يدخر كل

طاقاته من أجل تنفيذ هذا القرار بالتعاون مع حزب البعث والحزب الديمقراطي الكردستاني وكافة القوى الوطنية التقدمية، وأشاد الحزب في الصحيفة ذاتها وفي موضع آخر بدور مصطفى البرزاني في إيصال المفاوضات إلى نهايتها المشرفة، وعد ذلك نصراً للشعبين العربي والكردي على حدٍ سواء[36].

وفي نهاية شهر آب وبداية شهر أيلول 1970 انعقد المؤتمر الوطني الثاني للحزب الشيوعي العراقي وتناول العديد من القضايا بالبحث والتحليل ومن بينها القضية الكردية حيث أشار إلى التسوية السلمية للقضية الكردية، وعد اتفاق 11 آذار 1970 نصراً كبيراً للشعب الكردي والحركة الديمقراطية، وبين دور الحزب الشيوعي في طرح برنامج لحل القضية الكردية ومنذ أعوام عديدة مضت، وأكد ان برنامج الحزب الشيوعي يؤكد على الشكل الملموس للحكم الذاتي على أساس حق الانتخاب العام والمباشر والسري وان تنبثق سلطة تنفيذية عن السلطة التشريعية تتولى الحكم بالنيابة عن المجلس التشريعي وان يكون لهم ممثلين في الدولة المركزية تشريعية وتنفيذية منتخبة على أسس ديمقراطية، وأضاف ان الحكم الذاتي هو وسيلة لتحقيق المطالب الحيوية في الحرية والعيش الكريم والتقدم المادي والروحي وتخليص الزراعة من الإقطاع والعمال من البطالة والحرمان من الحقوق، وحذر التقرير من أن يكون بيان 11 آذار نهاية للنضال القومي فلا يزال البون شاسعاً بين الاتفاقية وتطبيقها، وان كل بند من بنودها معرض الالتفاف عليه والاتفاقية معرضة للنسف مادام العراق يفتقر إلى الديمقراطية فضلاً عن ان الاتفاقية تضمنت نواقص هامة وان تصرفات حزب البعث بعد عقد الاتفاقية تثير القلق لدى جماهير الشعب حيث يجري تجميع بعض المعادين للقضية الكردية في كردستان وتعريب بعض المناطق الكردية ولابد من تعزيز النضال مع القوميين الأكراد ضد الاضطهاد والتمييز القومي ولابد من تنفيذ الاتفاقية وتعميق محتواها[37].

لم تكن الحكومة العراقية جادة في تنفيذ الاتفاق ويتضح ذلك مما أقره الدستور العراقي ان يكون الحكم الذاتي ضمن حدود الدولة العراقية[38]، وقد أشار الحزب الشيوعي في بيان أصدره في الذكرى الأولى للاتفاقية إلى التوتر في العلاقات بين الحكومة والقيادات الكردية، وان ما يتم انجازه من بنود الاتفاقية يتم في أجواء غير طبيعية ووجود خلافات حادة في كل مناطق الإقليم[39].

وقد وضح المعنى ذاته مكرم الطالباني عضو اللجنة المركزية وعضو المكتب السياسي في لقاء أجرته معه جريدة الهدف الكويتية في 20 آيار 1971 حيث تطرق للكثير من المواضيع كان من

ضمنها القضية الكردية وكان من ضمن الأسئلة التي طرحت عليه، هل يُعد بيان 11 آذار 1970 كسباً وطنياً لنضال الشعب العراقي بعربه وأكراده وهل استوفي موقف الحزب الشيوعي وهل من مؤاخذات على البيان فأجاب ان الحزب الشيوعي وانطلاقاً من مبادئه اللينينية قد أقر آنفاً بالحقوق القومية للشعب الكردي دون أي تحفظ ويؤمن بحق تقرير المصير بما في ذلك حق الانفصال وتكوين دولة مستقلة، وأضاف ان حل المسألة الكردية على أساس ديمقراطي لا يمكن ان يتحقق إلا في ظروف إشاعة الديمقراطية في الحياة السياسية والاجتماعية في البلاد[40].

وهو بذلك يخالف توجهات حزب البعث التي أعلى تنازلاتها هو الحكم الذاتي ضمن الوحدة العراقية، فيما يؤمن الحزب الشيوعي بالانفصال وتكوين دولة مستقلة ويشير إلى عدم وجود جو ديمقراطي يساهم في تنفيذ البيان.

في أيلول 1971 كتبت جريدة (ريكاي كردستان) مقالاً بعنوان (اتفاقية آذار بين ضجيج الدعاية ومسيرة التنفيذ)، أشارت فيه إلى ان اتفاقية آذار مجرد تكتيك وقتي نتيجة للظروف السياسية الصعبة التي تمر بها الحكومة وبسبب التهديدات الخارجية الإيرانية، لذا سعت الحكومة وحزب البعث إلى التهدئة مذكراً ان حزب البعث ومنذ مجيئه إلى الحكم اتبع سياسة القمع والعنف العسكري طريقاً رئيساً لتصفية الثورة الكردية وان حزب البعث كان يطالب الحزب الشيوعي وبإلحاح التخلي عن إسناد الثورة الكردية كشرط لابد منه لإقامة التحالف بينهما، في حين كان الحزب الشيوعي يضع في محادثاته مع حزب البعث ضرورة الكف عن محاربة الثورة الكردية والشعب الكردي، واتباع طريق المفاوضات والحل السلمي على أساس الإقرار بحقوق الشعب الكردي والقومية الكردية شرطاً أساسياً لإقامة مثل هذا التحالف الذي يمكن ان يكون الحزب الديمقراطي الكردستاني أحد أطرافه، وبين المقال ان حزب البعث لم يلجأ إلى أسلوب المفاوضات مع قيادة الثورة الكردية إلا بعد سلسلة من الإخفاقات العسكرية، فضلاً عن ان حكم البعث في المدة التي سبقت الشروع بالمفاوضات مع قيادة الثورة الكردية يتميز بعلاقات الجفاء مع البلدان العربية، وأوضح المقال ان دوافع الاتفاقية لم تكن نابعة من إيديولوجية حزب البعث تجاه القضية الكردية بدليل أنها لم تتقدم بتنفيذ الاتفاق وإنها لم تثبت ذلك رسمياً في الوثائق التشريعية كالدستور المؤقت، بل سعت الحكومة إلى التغلغل بأجهزة الأمن والاستخبارات في شمال العراق، وقامت بنقل العرب الموالين لها إلى مناطق كردستان وكل ذلك يدل على ان حكومة البعث دفعتها ظروف معينة وقاهرة إلى التوقيع

على الاتفاقية ولم تكن جادة في تنفيذها، أو إقامة سلم حقيقي في كردستان قائم على أساس تمكين الشعب الكردي من ممارسة حقوقه القومية على أساس الحكم الذاتي، وان كامل سياسة السلطة في هذا المجال مبنية على المناورة والدسائس والالتفاف والغدر والتآمر، وان تنفيذ الاتفاقية لا يمكن ان يتم في ظل حكم مركزي قائم على الدكتاتورية والاستبداد وأساليب الإرهاب والقمع[41].

وفي 27 أيلول 1971 قدم الحزب الشيوعي العراقي مذكرة إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني دعاه فيها إلى تنسيق وتنظيم الأنشطة السياسية بينهما من خلال قيام الجماهير الكردية لتوسيع المطالبة بتنفيذ اتفاقية آذار والقيام بفعاليات مشتركة في مجال الدعاية والنشر والتنظيم وعقد الاجتماعات الدورية لتنسيق المواقف والعمل السياسي، وقد رفض الحزب الديمقراطي الكردستاني هذه المذكرة بسبب التقارب بين الحزب الشيوعي وحزب البعث بعد عام 1971[42].

طرح حزب البعث في تشرين الأول 1971 مسودة (ميثاق العمل الوطني)، ودعا الحزب الشيوعي والأحزاب الأخرى وجميع القوى السياسية إلى هيكل حكومة ائتلافية تضم جميع الأحزاب، إلا ان الكثير من الكوادر الشيوعية المتقدمة اعترضوا على الكثير من فقرات الميثاق، حيث أكدت المسودة على الدور القيادي للبعث في الحكومة الائتلافية، وأن جميع الأحزاب سوف تكون تابعة لها، وانتقد بعض الشيوعيين من الكادر المتقدم عودة عزيز محمد سكرتير الحزب الشيوعي من موسكو للدخول في مفاوضات مع الحكومة، وعدّوا ذلك خروجاً على مقررات المؤتمر الثاني للحزب الذي أوصى بضرورة الحذر في التعامل مع البعث، وان صورة 8 شباط 1963 مازالت ماثلة أمامهم وبالإمكان تكرارها من قبل البعث تجاههم، ويبدوا ان تصرف سكرتير الحزب هذا كان بدفع من الاتحاد السوفيتي الذي تحسنت علاقته مع الحكومة في تلك الفترة[43].

وفي 15 تشرين الثاني 1971 أعلن رسمياً عن مشروع (ميثاق العمل الوطني) وتضمن الميثاق مقدمة وأربعة أبواب تطرق فيها إلى موضوع القضية الكردية في بعض الفقرات التي تثير الاستغراب وكأنه ليس المسؤول عن الوقوف بوجه القضية وحلها سلمياً حيث ذكرت هذه الفقرات على سبيل المثال لا الحصر ان ممارسة الجماهير الكردية لحقوقها القومية المشروعة بما فيها الحكم الذاتي ضمن وحدة النظام السياسي في الجمهورية العراقية وتتم على أساس ان العراق جزء لا يتجزأ من الوطن العربي، وان تنفيذ بنود اتفاق 11 آذار يرتبط بصيانة النظام الثوري القائم وان مسؤولية تنفيذ بيان 11 آذار تقع على عاتق جميع الأحزاب الوطنية وليس على جهة معينة فقط، وأضاف

بضرورة النضال ضد التيارات الشوفينية والانعزالية والانفصالية شرط أساس لصيانة الحل السلمي الديمقراطي للمسألة الكردية[44].

وهو بذلك ينص على ان يكون الحكم الذاتي ضمن الوحدة الوطنية ولا يقر بحق الاستقلال للقومية الكردية ثم يهاجم النزعات الانفصالية وهو هدف الكرد لتحقيق الانفصال وإقامة دولة خاصة بهم، ويعد العراق بعربه وكرده جزءاً من الأمة العربية وبذلك تكون القومية الكردية قومية صغيرة تابعة للقومية العربية.

وعلى الرغم من ان الحزب الشيوعي قد وصف مشروع الميثاق بأنه بادرة إيجابية وتتضمن أسس صالحة للتعاون مع حزب البعث وقد ورد ذلك في البيان الذي أصدره الحزب الشيوعي في 27 تشرين الثاني 1971[45] ولكنهم في ذات الوقت رفضوا قيادة حزب البعث السياسية واشترطوا المساواة في التعامل والمشاركة الفعلية وضرورة إشراك الأكراد والأحزاب الوطنية الأخرى في الوقت الذي رفض فيه حزب البعث ان يكون الحزب الديمقراطي الكردستاني ممثلاً لجميع القوى الكردية كونهم يمتلكون رؤى شوفينية وانعزالية واستقلالية[46].

واصل الحزب الشيوعي العراقي في إصدار بياناته من اجل احتواء الأزمة وحل القضية الكردية إذ بعث ببرقية بتاريخ 2 شباط 1972 إلى قيادة حزب البعث وللقياديين في الحركة الكردية من اجل تقريب وجهات النظر حول أهمية انبثاق جبهة وطنية تضم جميع الأحزاب العراقية، ودعا إلى مؤتمر وطني عام تشترك فيه جميع الأحزاب وفتح حوار جاد حول مشروع الميثاق الوطني من أجل إعلان حكومة ائتلافية وطنية تضم جميع الأحزاب وتصفية كل آثار الاضطهاد ضد جميع الأحزاب غير المشتركة في السلطة والتمسك بالحل الديمقراطي السلمي للقضية الكردية، وإعادة العلاقة بين جميع الأطراف إلى حالتها الطبيعية وعلى الحزب الديمقراطي الكردستاني ان يسعى لتقرير الكفاح المشترك مع الشعب العربي وان يتمسك بشعار الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكردستان والتمسك بالحل السلمي[47].

وفي الذكرى الثانية لصدور بيان 11 آذار أي في 11 آذار 1972 انتقد الحزب الشيوعي العراقي تلكأ الإجراءات التنفيذية فيما يتعلق بتطبيق بنود الاتفاق، فعلى الرغم من ان بعض بنود الاتفاق تم تنفيذها من قبل الحكومة إلا ان المنطقة الكردية لم تشهد استقرار فعلي بسبب تردي الأوضاع في

كردستان والتوتر بين الحكومة والقيادة الكردية والتي قد تؤدي إلى عودة الاقتتال من جديد في شمال العراق[48].

وفي نيسان 1972 أخذت العلاقات بين الحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكردستاني منحى جديد إذ قل الدعم الشيوعي للقضية الكردية بشكل كبير وملحوظ، وذلك على إثر عقد معاهدة الصداقة والتعاون بين الحكومة العراقية والاتحاد السوفيتي في التاسع من نيسان 1972 حيث رحب بها الحزب الشيوعي ووصفها بأنها تخدم العراق على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري[49]، وقد اصدر الحزب الشيوعي العراقي في 12 نيسان 1972 بياناً بمناسبة التوقيع على معاهدة الصداقة بين العراق والاتحاد السوفيتي وبين بأن ذلك شكل انعطافاً في العلاقات بين الدولتين والشعبين، وان الحزب الشيوعي العراقي يرحب بهذه الاتفاقية ورحب أيضاً بسياسة حزب البعث لسعيه لتطوير العلاقات مع الاتحاد السوفيتي[50].

في إثر التقارب العراقي – السوفيتي أعلن الحزب الشيوعي العراقي استعداداه الكامل لاستئناف الحوار مع حزب البعث من أجل تحقيق التقارب بين الحكومة العراقية والسوفيتية[51].

أفرز هذا التقارب بين الحكومة العراقية والسوفيتية آثار خطيرة على القضية الكردية حيث جعل من الاتحاد السوفيتي أكثر ميلاً لتوجهات الحكومة العراقية مما أدخل القضية الكردية في عزلة داخلية وابتعاد الحزب الشيوعي العراقي عن مناصرة القضية الكردية متبنياً موقف الاتحاد السوفيتي[52].

لم يقتصر الوضع على عدم مساندة الحزب الشيوعي للقضية الكردية بعد المعاهدة العراقية السوفيتية بل تطور إلى قتال مسلح بين عناصر الحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي الكردستاني في بعض المناطق الشمالية وتم اعتقال اثنا عشر طالباً شيوعياً كانوا عائدين من الدراسة في موسكو عبر زاخو وتم اعتقالهم وقتلهم مما أزم العلاقات بشكل كبير بين الحزبين ليتوقف الدعم الشيوعي بشكل شبه تام بين الحزبين[53]، وبذلك تنتهي مرحلة مهمة من مراحل العلاقات بين الحزبين لتأتي الجبهة الوطنية التي عقدت بين حزب البعث والحزب الشيوعي في 17 تموز 1973 لتضع حداً لهذه العلاقة ويكون الحزب الشيوعي بالكامل تحت سيطرة حزب البعث .

الخاتمة :

لقد تبين من خلال البحث مواقف الحزبين من القضية الكردية وقد اتسمت بالتذبذب وعدم الثبات ويتضح ذلك من خلال عدة أمور نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ان الحكومة العراقية في

بداية قيام ثورة 17 تموز 1968 ركنت إلى المهادنة واحتواء القضية الكردية وذلك بسبب ضعف موقفها وعدم ثبات أقدامها في السلطة في الوقت الذي دعا فيه الحزب الشيوعي الأكراد إلى عدم الوثوق بالسلطة العسكرية الجديدة التي جاءت عن طريق الانقلاب العسكري ولا تؤمن بالأساليب الديمقراطية، ومع صدور قانون الحكم الذاتي في 11 آذار 1970 بدأت نبرة الحزب الشيوعي بالتغير من خلال بياناته ومقالاته الصحفية حيث بدأ يشيد بحزب البعث ويمجد به وكذلك بدأ بإعطاء الدور الموهوم لحزبهم بأنهم كانوا أصحاب الفضل في صدور هذا القانون وهذا غير صحيح إطلاقاً فلو ان الحكومة لم تكن مضطرة إلى هذه الخطوة لظروف إقليمية ودولية لما كانت أقدمت عليها، وإنها لم تكن تقم أي وزن للأحزاب العراقية المعارضة لها إطلاقاً , ثم بع ذلك وحين عقد العراق الاتفاقية الاقتصادية مع الاتحاد السوفيتي أصبح الحزب الشيوعي العراق تابعا بالكامل وبوحي من السوفيت إلى تقبل أفكار ورؤى حزب البعث في كيفية التعاطي مع ملف القضية الكردية .

الهوامش :

(1) مناف جاسب محمد علي الخزاعي ، الصراع البعثي الشيوعي في العراق 1947–1968 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة ذي قار ، 2017.

(2) لمزيد من التفاصيل حول موقف الحزب الشيوعي من القضية الكردية للمدة التي سبقت أحداث البحث ينظر : ابتسام سلمان عطية ألغزي ، موقف الحزب الشيوعي العراقي من القضية الكردية 1934–1968 في العراق ، دار المعارف ، بغداد ، 2021.

(3) صحيفة الوقائع العراقية ، بغداد ، 17 تموز 1968.

(4) ثورة 17 تموز التجربة والآفاق ، التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي – القطر العراقي كانون الثاني 1974 ، بغداد ، 1974 ، ص68–69 ؛ حازم صاغية ، بعث العراق – سلطة صدام قياماً وحطاماً ، دار الساقي ، بيروت ، 2003 ، ص95.

(5) لمزيد من التفاصيل ينظر ملحق رقم (1) ، المعنون (بيان الحزب الشيوعي العراقي * انقلاب رجعي مشبوه !!* الجماهير تستهدف ثورة شعبية ؛ لإقامة حكمها الديمقراطي

الثوري!!، الصادر بتاريخ 22 تموز 1968. ومن الجدير بالإشارة هنا إلى أننا عمدنا إلى إيراد الكثير من عبارات ونصوص البيان كما هي لأهداف عدة منها لكون البيان سري ولم تتم الإشارة له في جميع المصادر، وكذلك لإظهار حالة الصراع بين الحزب الشيوعي وحزب البعث في التوجهات ومتبنيات الأحداث الداخلية.

(6) عزيز سباهي ، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ، ج3 ، ط3 ، بغداد ، 2005 ، ص88–89.

(7) سمير عبد الكريم ، أضواء على الحركة الشيوعية في العراق ، ج5 ، 17–30 تموز 1968–78–1979 ، دار المرصاد ، بيروت ، ص80–81.

(8) صحيفة الوقائع العراقية ، بغداد ، 30 تموز 1968.

(9) سمير عبدالكريم ، المصدر السابق ، ص81.

(10) جريدة طريق الشعب ، آيار 1974.

(11) قرارات الاجتماع الكامل للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي ، منتصف تشرين الأول 1968.

(12) جريدة (ريكاي كردستان) ، تشرين الثاني 1968.

(13) لمزيد من التفاصيل ينظر الملحق رقم (2) ، بيان الحزب الشيوعي العراقي المعنون (الدكتاتورية الحاكمة تكشف عن طبيعتها الإرهابية المعادية للشعب).

(14) لمزيد من التفاصيل ينظر : سهيل صبحي سلمان ، المؤتمر القطري السابع لحزب البعث العربي الاشتراكي في القطر العراقي : دراسة تاريخية وثائقية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة المستنصرية ، معهد الدراسات القومية والاشتراكية ، 1987 ؛ سمير عبد الكريم ، المصدر السابق ، ص78.

(15) جريدة طريق الشعب (السرية) ، العدد 9 ، بغداد ، أواسط كانون الأول 1968.

(16) جريدة طريق الشعب (السرية) ، العدد 1 ، بغداد ، أوائل شباط 1969.

(17) عبدالرحمن البزاز : ولد في بغداد عام 1914 وأكمل دراسته الأولية فيها وتخرج من كلية الحقوق سنة 1934 وأكمل دراسته العليا في بريطانيا وعاد إلى بغداد سنة 1939، ناصر حركة مايس 1941 وسجن حتى عام 1945 واعتقل أيضاً بعد حركة الشواف سنة

1959، واعتقل في عام 1969 بتهمة التجسس لصالح إسرائيل ، توفي في 28 حزيران 1973، اصدر بيان 29 حزيران 1966 حينما كان رئيس الوزراء لاحتواء المسألة الكردية يضمن اثنتي عشر فقرة بإدارة لا مركزية في المناطق الكردية وضمان تمثيل الكرد في أي برلمان وإعادة الكرد إلى الجيش ودوائر الدولة، وتخصيص موارد ملائمة للمناطق المتضررة ويثبت ذلك في الدستور. لمزيد منن التفاصيل حول حياته ينظر: محمد كريم مهدي المشهداني ، عبدالرحمن البزاز ودوره الفكري والسياسي في العراق حتى ثورة 17 تموز 1968 ، مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ، 2002 ، ص21–64 ؛ وحول نص البيان ينظر : ص193–196 ؛ نديم أحمد ياسين ، المسألة الكردية مواقف ومنجزات ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد ، 1975 ، ص42–46.

(18) مصطفى البرزاني : ولد عام 1902 في قرية برزان من عائلة دينية , سياسي وإقطاعي ترأس الأكراد في شمال العراق , بعد إعلان جمهورية مهاباد في إيران أصبح قائدا للجيش وبعد انهيارها هرب إلى الاتحاد السوفيتي , عاد إلى العراق بعد ثورة 14 تموز 1958 وقد تمرد ضد حكومة قاسم التي رحبت به , وبعد عام 1968 توصل إلى اتفاق 11 آذار مع حكومة البعث والذي لم يكتب لها النجاح حيث تم القضاء بشكل كامل على الحركة الكردية بعد اتفاقية الجزائر عام 1975 بين العراق وإيران حول ترسيم الحدود فانقطع الدعم الإيراني عنه , وفي عام 1979 توفى في الولايات المتحدة الأمريكية . ينظر : عبد الوهاب ألكيالي , الموسوعة السياسية , ج 6 , ص 220 .

(19) منذر الموصلي ، القضية الكردية في العراق (البعث والأكراد) ، دار المختار ، دمشق ، 2000 ، ص236.

(20) جريدة طريق الشعب ، العدد 2 ، أواخر شباط 1969 ؛ عزيز سباهي ، المصدر السابق ، ص101.

(21) عزيز سباهي ، المصدر السابق ، ص102.

(22) كاتب محمد غافل الشموس ، موقف الحزب الشيوعي العراقي من القضية الكردية في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة ذي قار ، 2018 ، ص91.

(23) مؤتمر الأحزاب الشيوعية والعمالية ، مجموعة وثائق ، كلمة عزيز محمد السكرتير الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي ، منشورات السلم والاشتراكية ، براغ ، 1969 ، ص386.

(24) مشيل عفلق ، في سبيل البعث ، الكتابات السياسية الكاملة ، ج5 ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1988 ، ص36–38.

(25) كاتب محمد غافل الشموس ، المصدر السابق ، ص92.

(26) حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص416.

(27) سمير عبدالكريم ، المصدر السابق ، ص129.

(28) لمزيد من الاطلاع حول سير المفاوضات وبالتفصيل يراجع كتاب مذكرات عزيز شريف الذي كان وزيراً للعدل حينها وأحد أعضاء الوفد الحكومي المفاوض ومن المحسوبين على الحزب الشيوعي العراقي. ينظر : عصام عزيز شريف ، مذكرات عزيز شريف ، (د.م) ، 2010 ، ص308–318 ؛ رحيم عبدالحسين عباس وإبراهيم رسول حسين ، القضية الكردية في العراق 1968–1971 (دراسة تاريخية) ، مجلة الباحث ، جامعة كربلاء ، العدد 31 ، 2019 ، ص74–75.

(29) جريدة (طريق الشعب) السرية ، العدد 1 ، كانون الثاني 1970. ينظر: الملحق رقم (3).

(30) جريدة (طريق الشعب) السرية ، العدد 2 ، أواخر شباط 1970. ينظر الملحق رقم (4).

(31) التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي – القطر العراقي ، كانون الثاني 1974 ، ص82–83.

(32) وزارة الإعلام ، مديرية الإعلام العامة ، تنفيذ بيان 11 آذار ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1972 ، ص7–8.

(33) رحيم عبدالحسين عباس وإبراهيم رسول حسين ، المصدر السابق ، ص75–77 ؛ الجمهورية العراقية ، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، المسألة الكردية والحكم الذاتي ، بغداد 1975 ، ص84–97 ؛ جعفر عبدالكريم البرزنجي ، الحكم الذاتي ، صدام حسين

يقطع دابر الفتنة ويحقق الحلم ، مجلة آفاق عربية ، السنة الثامنة عشر ، نيسان ، 1984 ، بغداد ، ص26–27.

(34) سمير عبد الكريم ، المصدر السابق ، ص91.

(35) كاتب محمد غافل الشموس ، المصدر السابق ، ص100.

(36) جريدة طريق الشعب ، العدد 3 ، أواخر آذار 1970. ينظر : الملحق رقم (5) ؛ حيدر سمير سالم ، الأوضاع السياسية لكرد العراق في عهد الرئيس احمد حسن البكر 1968–1979 (دراسة تاريخية) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، 2019 ، ص94–95.

(37) زكي خيري وسعاد خيري ، دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ، المجلد الأول ، إصدار اليوبيل الذهبي ، 1984 ، ص532–533.

(38) رعد ناجي الجدة ، التطورات الدستورية في العراق ، مطبعة الزمان ، بغداد ، 2004 ، ص130–131.

(39) بيان الحزب الشيوعي العراقي – منظمة إقليم كردستان ، الذكرى الأولى لاتفاقية آذار ، أوائل آذار 1971.

(40) م. أ. ع ، ملفات الأمن العامة الأضبارة رقم 12/22. اللقاء الذي أجرته جريدة الهدف الكويتية مع القيادي الشيوعي أكرم الطالباني في 20 آيار 1971. ينظر: الملحق رقم (6).

(41) جريدة (ريكاي كردستان) السرية ، الصادرة عن الحزب الشيوعي العراقي – إقليم كردستان ، العدد 3 ، السنة 22 ، أيلول 1971. ينظر : الملحق رقم (7).

(42) سمير عبد الكريم ، المصدر السابق ، ص177–178 ؛ أركان حمه أمين رشيد الزرداري ، نشأة وعلاقة الحزب الديمقراطي الكردستاني مع الحكومات والأحزاب السياسية العراقية للمدة من 1946 لغاية 2003 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعت سانت كلمنتس ، قسم العلوم السياسية ، 2012 ، ص165–166.

(43) عزيز سباهي ، المصدر السابق ، ص113–114.

(44) وزارة الإعلام ، مديرية الإعلام العامة ، ميثاق العمل الوطني ، دار الحرية للطباعة ،

مطبعة الجمهورية ، بغداد ، 1971 ، ص28–32.

(45) علي محسن مهدي ، الوثائق التقييمية لمسيرة الحزب الشيوعي العراقي النضالية ، دار الرواد المزدهرة ، بغداد ، 2015 ، ص68–69.

(46) كاتب محمد غافل الشموس ، المصدر السابق ، ص115–116.

(47) شكيب عقراوي ، سنوات المحنة في كردستان أهم الحوادث السياسية والعسكرية في كردستان والعراق من 1958 إلى 1980 ، مطبعة المنارة ، اربيل ، ط2 ، 2006 ، ص321–322.

(48) بيان الحزب الشيوعي العراقي في الذكرى الثانية لبيان 11 آذار المعنون (لتتظافر الجهود من أجل تحقيق وحدة القوى الديمقراطية والتقدمية وتنفيذ البيان) ، الصادر في 11 آذار 1972

(49) جريدة الفكر الجديد ، العدد 264 ، بغداد ، 29 تشرين الأول 1977.

(50) بيان الحزب الشيوعي العراقي المعنون (حول معاهدة الصداقة والتعاون بين العراق والاتحاد السوفيتي) ، مجلة الثقافة الجديدة ، العدد 35 ، بغداد ، نيسان 1972 ، ص100.

(51) كاتب محمد غافل الشموس ، المصدر السابق ، ص119–120.

(52) نهاد طالب عويد ، الموقف السوفيتي من القضية الكردية في العراق 1968–1975 ، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية ، وزارة التربية ، مديرية تربية ذي قار ، المجلد الأول ، العدد 6 ، 2020 ، ص140.

(53) عصام عزيز شريف ، مذكرات عزيز شريف ، ص413.

الملاحق

ملحق رقم (1)

بيان الحزب الشيوعي العراقي * انقلاب رجعي مشبوه !!* الجماهير تستهدف ثورة شعبية ؛ لإقامة حكمها الديمقراطي الثوري

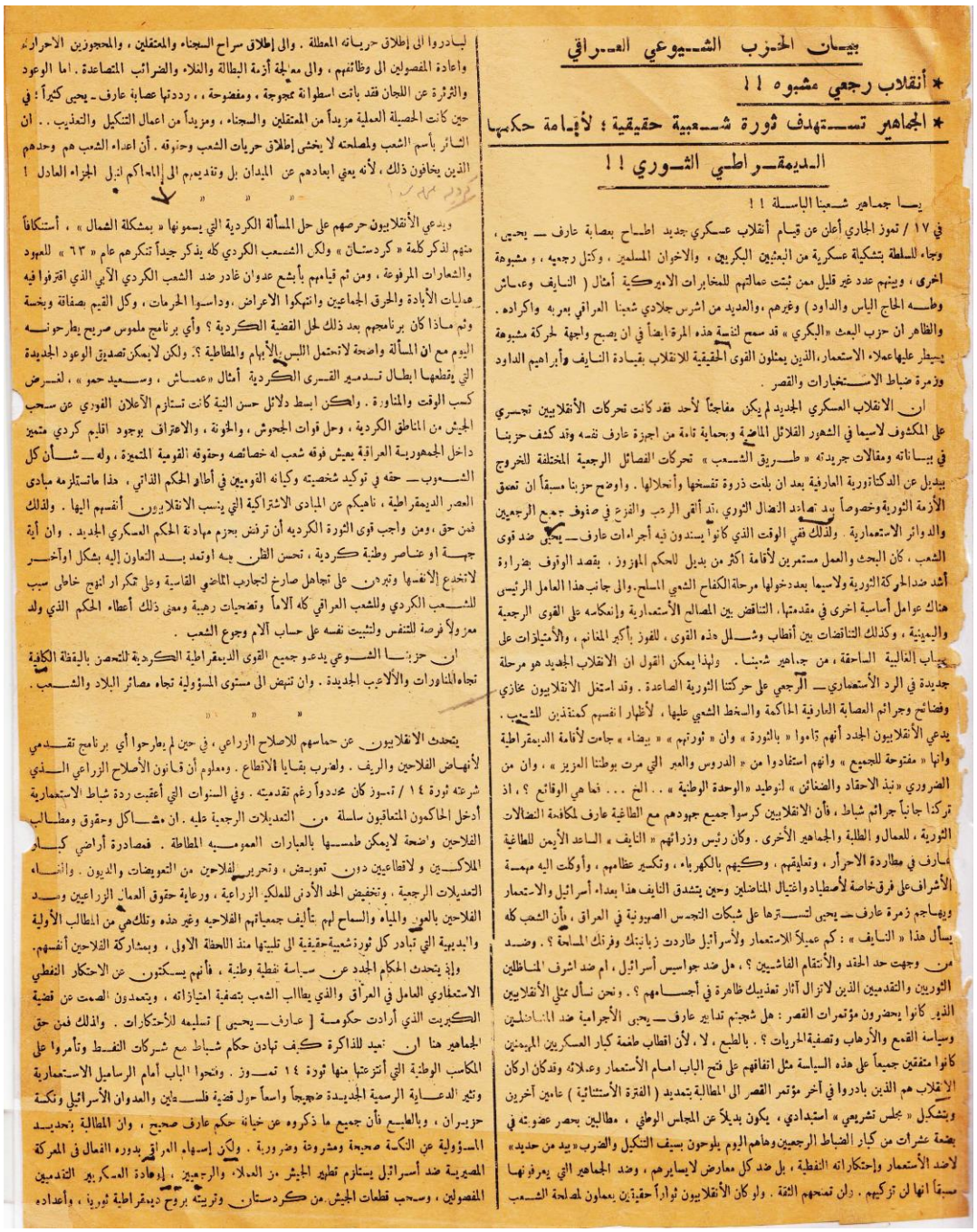

بيان الحزب الشيوعي العراقي

* أنقلاب رجعي مشبوه !!

* الجماهير تستهدف ثورة شعبية حقيقية ؛ لإقامة حكمها

الديمقراطي الثوري !!

يا جماهير شعبنا الباسلة !!

في ١٧ / تموز الجاري أعلن عن قيام أنقلاب عسكري جديد اطاح بعصابة عارف ــ يحيى ، وجاء للسلطة بتشكيلة عسكرية من البعثيين البكريين ، والاخوان المسلمين ، وكتل رجعيه ، ومشبوهة اخرى ، وبينهم عدد غير قليل ممن ثبتت عمالتهم للمخابرات الاميركية أمثال (الناصف وعساف وطه الحاج الياس والداود) وغيرهم ، والعديد من اشرس جلادي شعبنا العراقي بعربه واكراده . والظاهر ان حزب البعث «البكري» قد سمح لنفسه هذه المرة ايضاً في ان يصبح واجهة لحركة مشبوهة يسيطر عليها عملاء الاستعمار ، الذين يمثلون القوى الحقيقية للانقلاب بقيادة الناصف وأبراهيم الداود وزمرة ضباط الاستخبارات والقصر .

ان الانقلاب العسكري الجديد لم يكن مفاجئاً لأحد فقد كانت تحركات الأنقلابيين تجسري على المكشوف لاسيما في الشهور القلائل الماضية وبحماية تامة من اجهزة عارف نفسه وقد كشف حزبنا في بياناته ومقالات جريدته « طريق الشعب » تحركات الفصائل الرجعية المختلفة للخروج ببديل عن الدكتاتورية العارفية بعد ان بلغت ذروة تفسخها وأنحلالها . واوضح حزبنا مسبقاً ان تعمق الأزمة الثورية وخصوصاً بعد تصاعد النضال الثوري ، قد ألقى الرعب والفزع في صفوف جميع الرجعيين والدوائر الاستعمارية . ولذلك ففي الوقت الذي كانوا يستدون فيه أجراءات عارف ــ يحيى ضد قوى الشعب ، كان البحث والعمل مستمرين لأقامة اكثر من بديل للحكم المهزوز ، بقصد الوقوف بضراوة أشد ضد الحركة الثورية ولاسيما بعد دخولها مرحلة الكفاح الشعبي المسلح . والى جانب هذا العامل الرئيسي هناك عوامل أساسية اخرى في مقدمتها ، التناقض بين المصالح الأستعمارية وإنعكاسه على القوى الرجعية واليمينية ، وكذلك التناقضات بين أقطاب وشمال هذه القوى ، للفوز بأكبر المغانم ، والأمتيازات على حساب الغالبية الساحقة ، من جماهير شعبنا . ولهذا يمكن القول ان الانقلاب الجديد هو مرحلة جديدة في الرد الأستعماري ــ الرجعي على حركتنا الثورية الصاعدة . وقد استغل الانقلابيون مخازي وفضائح وجرائم العصابة العارفية الحاكمة والسخط الشعبي عليها ، لأظهار انفسهم كمنقذين للشعب .

يدعي الأنقلابيون الجدد أنهم قاموا « بالثورة » وان « ثورتهم » « بيضاء » جاءت لأقامة الديمقراطية وانها « مفتوحة للجميع » وانهم استفادوا من « الدروس والعبر التي مرت بوطننا العزيز » ، وان من الضروري « نبذ الاحقاد والضغائن » لتوطيد «الوحدة الوطنية » .. الخ ... فما هي الوقائع ؟ ، اذ تركنا جانباً جرائم شباط ، فأن الانقلابيين كرسوا جميع جهودهم مع الطاغية عارف لمكافحة النضالات الثورية ، للعمال والطلبة والجماهير الأخرى . وكان رئيس وزرائهم « الناصف » الساعد الأيمن للطاغية عارف في مطاردة الاحرار ، وتعليقهم ، وكيهم بالكهرباء ، وتكسير عظامهم ، وأوكلت اليه مهمة الأشراف على فرق خاصة لأصطياد واغتيال المناضلين وحين يتشدق الناصف هذا بعداء أسرائيل والاستعمار ويهاجم زمرة عارف ــ يحيى لتسترها على شبكات التجسس الصيونية في العراق ، فأن الشعب كله يسأل هذا « الناصف » : كم عميلاً للاستعمار ولأسرائيل طاردت زبانيتك وفرقك المساعة ؟ . وضد من وجهت حد الحقد والأنتقام الفاشيين ؟ ، هل ضد جواسيس أسرائيل ، ام ضد اشرف المناضلين الوطنيين والتقدميين الذين لانزال آثار تعذيبك ظاهرة في أجسامهم ؟ . ونحن نسأل ممثلي الأنقلابيين الذين كانوا يحضرون مؤتمرات القصر : هل شجعتم تدابير عارف ــ يحيى الأجرامية ضد المناضلين وسياسة القمع والأرهاب وتصفية الحريات ؟ . بالطبع ، لا ، لأن اقطاب طغمة كبار العسكريين المهيمنين كانوا متفقين جميعاً على هذه السياسة مثل اتفاقهم على فتح الباب امام الأستعمار وعملائه وقد كان اركان الأنقلاب هم الذين بادروا في آخر مؤتمر القصر الى المطالبة بتمديد (الفترة الأستثنائية) عامين آخرين وبتشكيل « مجلس تشريعي » استبدادي ، يكون بديلاً عن المجلس الوطني ، مطالبين بحصر عضويته في بضعة عشرات من كبار الضباط الرجعيين وهاهم اليوم يلوحون بسيف التنكيل والضرب « بيد من حديد » لاحد الأستعمار وإحتكاراته النفطية ، بل ضد كل معارض لاسياسهم ، وضد الجماهير التي يعرفونها مسبقاً انها لن تركيعهم ، ولن تمنحهم الثقة . ولو كان الأنقلابيون ثواراً حقيقيين يعملون لمصلحة الشعب لبادروا الى إطلاق حريات المعطلة ، والى إطلاق سراح السجناء والمعتقلين ، والمحجوزين الاحرار ، وأعادة المفصولين الى وظائفهم ، والى معالجة أزمة البطالة والغلاء والضرائب المتصاعدة . اما الوعود والثرثرة عن اللجان فقد باءت اسطوانة ممجوجة ، ومفضوحة ، ، رددتها عصابة عارف ـ يحيى كثيراً ؛ في حين كانت الحصيلة العملية مزيداً من المعتقلين والسجناء ، ومزيداً من اعمال التنكيل والتعذيب . . ان الثائر بأسم الشعب ولمصلحته لا يخشى إطلاق حريات الشعب وحقوقه . أن اعداء الشعب هم وحدهم الذين يخافون ذلك ، لأنه يعني ابعادهم عن الميدان بل وتقديمهم الى المحاكم لنيل الجزاء العادل !

" " "

ويدعي الأنقلابيون حرصهم على حل المسألة الكردية التي يسمونها « بمشكلة الشمال » ، أستكافاً منهم لذكر كلمة « كردستان » ولكن الشعب الكردي كله يذكر جيداً تنكرهم عام « ٦٣ » للعهود والشعارات المرفوعة ، ومن ثم قيامهم بأبشع عدوان غادر ضد الشعب الكردي الأبي الذي اقترفوا فيه عمليات الأبادة والحرق الجماعيين وانتهكوا الاعراض ، وداسوا الحرمات ، وكل القيم بصفاقة وبخسة وثم ماذا كان برنامجهم بعد ذلك لحل القضية الكردية ؟ وأي برنامج ملموس صريح يطرحونه اليوم مع ان المسألة واضحة لاتحتمل اللبس بالأبهام والمطاطية ؟. ولكن لايمكن تصديق الوعود الجديدة التي يقطعها ابطال تدمير القرى الكردية أمثال «عساف ، وسعيد حمو » ، لغرض كسب الوقت والمناورة . ولكن ابسط دلائل حسن النية كانت تستلزم الأعلان الفوري عن سحب الجيش من المناطق الكردية ، وحل قوات الجحوش ، والحونة ، والاعتراف بوجود اقليم كردي متميز داخل الجمهورية العراقية يعيش فوقه شعب له خصائصه وحقوقه القومية المتميزة ، وله ــ شأن كل الشعوب ــ حقه في توكيد شخصيته وكيانه القوميين في أطار الحكم الذاتي ، هذا ماتستلزمه مبادئ العصر الديمقراطية ، ناهيكم عن المبادئ الاشتراكية التي ينسب الانقلابيون أنفسهم اليها . ولذلك فمن حق ، ومن واجب قوى الثورة الكرديه أن ترفض بحزم مهادنة الحكم العسكري الجديد . وان أية جهة او عناصر وطنية كردية ، تحسن الظن به اوتعد بد التعاون إليه بشكل اوآخر لاتخدع الأنفس وتبرهن على تجاهل صارخ لتجارب الماضي القاسية وعلى تكرار لنهج خاطئ سبب للشعب الكردي وللشعب العراقي كله آلاماً وتضحيات رهيبة ومعنى ذلك أعطاء الحكم الذي ولد معزولاً فرصة للتنفس ولتثبيت نفسه على حساب آلام وجوع الشعب .

ان حزبنا الشيوعي يدعو جميع القوى الديمقراطية الكردية للتحلي باليقظة الكافية تجاه المناورات والألاعيب الجديدة . وان تنهض الى مستوى المسؤولية تجاه مصائر البلاد والشعب .

" " "

يتحدث الانقلابيون عن حماسهم للاصلاح الزراعي ، في حين لم يطرحوا أي برنامج تقدمي لأنهاض الفلاحين والريف . ولضرب بقايا الاقطاع . ومعلوم أن قانون الأصلاح الزراعي الذي شرعته ثورة ١٤ / تموز كان محدوداً رغم تقدميته . وفي السنوات التي أعقبت ردة شباط الاستعمارية أدخل الحاكمون المتعاقبون سلسلة من التعديلات الرجعية عليه . ان مشاكل وحقوق ومطالب الفلاحين واضحة لايمكن طمسها بالعبارات العمومية المطاطة . فمصادرة أراضي كبار الملاكين ولاقطاعيين دون تعويض ، وتحرير الفلاحين من التعويضات والديون . وانهاء التعديلات الرجعية ، وتخفيض الحد الأدنى للملكي الزراعية ، ورعاية حقوق العمال الزراعيين وحد الفلاحين بالعون والمياه والسماح لهم بتأليف جمعياتهم الفلاحيه وغير هذه وتلك هي من المطالب الأولية والبديهية التي تبادر كل ثورة شعبية حقيقية الى تلبيتها منذ اللحظة الاولى ، وبمشاركة الفلاحين أنفسهم .

ولإذ يتحدث الحكام الجدد عن سياسة نفطية وطنية ، فأنهم يسكتون عن الاحتكار النفطي الاستغلالي العامل في العراق والذي يطالب الشعب بتصفية امتيازاته ، ويتعمدون الصمت عن قضية الكبريت الذي أرادت حكومة [عارف ــ يحيى] تسليمه للأحتكارات . ولذلك فمن حق الجماهير هنا ان تعيد للذاكرة كيف تهادن حكام شباط مع شركات النفط وتأمروا على المكاسب الوطنية التي أنتزعتها منها ثورة ١٤ تموز . وفتحوا الباب أمام الرساميل الاستعمارية وتيار الدعاية الرسمية الجديدة ضجيجاً واسعاً حول قضية فلسطين والعدوان الأسرائيلي وتكتم حزبران ، وبالطبع فأن جميع ما ذكروه عن خيانة حكم عارف صحيح ، وان المطالبة بتحديد المسؤولية عن النكسة صحيحة ومشروعة وضرورية . ولكن إسهام العراق بدوره الفعال في المعركة المصيرية ضد أسرائيل يستلزم تطهير الجيش من العملاء والرجعيين ، إعادة العسكريين التقدميين المفصولين ، وسحب قطعات الجيش من كردستان وتربيته بروح ديمقراطية ثورية ، وأعداده

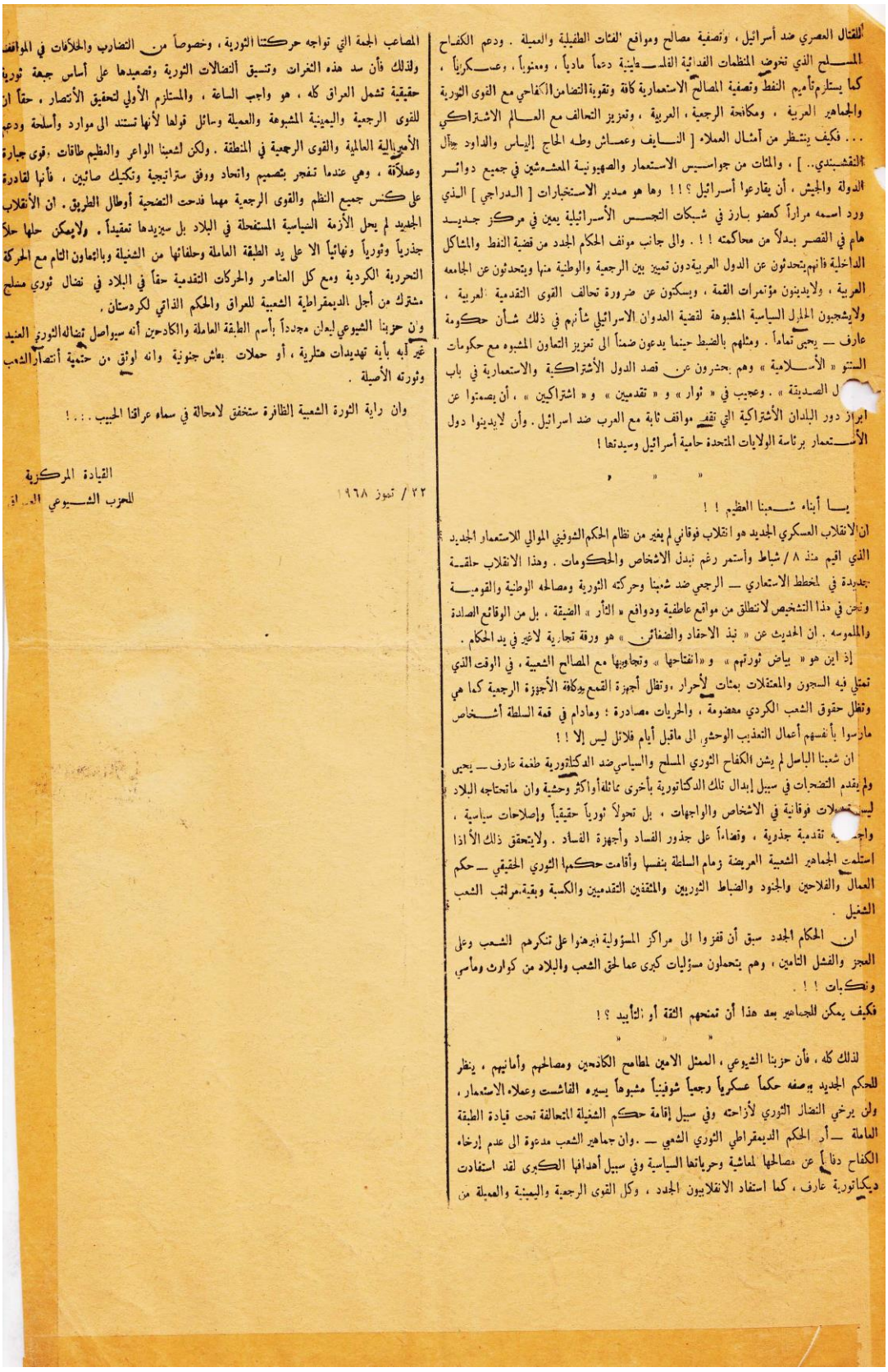

للقتال العصري ضد أسرائيل ، وتصفية مصالح ومواقع الفئات الطفيلية والعميلة . ودعم الكفاح المسلح الذي تخوضه المنظمات الفدائية الفلسطينية دعماً مادياً ، ومعنوياً ، وعسكرياً ، كما يستلزم تأميم النفط وتصفية المصالح الاستعمارية كافة وتقوية التضامن الكفاحي مع القوى الثورية والجماهير العربية ، ومكافحة الرجعية ، العربية ، وتعزيز التحالف مع العالم الاشتراكي ... فكيف ينتظر من أمثال العملاء [الطايف وعساش وطه الحاج إلياس والداود جهال النقشبندي..] ، والمئات من جواسيس الاستعمار والصهيونية المعشعشين في جميع دوائر الدولة والجيش ، أن يقارعوا أسرائيل ؟!! وها هو مدير الاستخبارات [الدراجي] الذي ورد اسمه مراراً كعضو بارز في شبكات التجسس الأسرائيلية يعين في مركز جديد هام في القصر بدلاً من محاكمته !! . والى جانب موقف الحكم الجدد من قضية النفط والمشاكل الداخلية فانهم يتحدثون عن الدول العربية دون تمييز بين الرجعية والوطنية منها ويتحدثون عن الجامعة العربية ، ولايدينون مؤتمرات القمة ، ويسكتون عن ضرورة تحالف القوى التقدمية العربية ، ولايشجبون الحلول السياسية المشبوهة لقضية العدوان الاسرائيلي شأنهم في ذلك شأن حكومة عارف – يحيى تماماً . ومثلهم بالضبط حينما يدعون ضمناً الى تعزيز التعاون المشبوه مع حكومات السنتو « الأسلامية » وهم يحشرون عن قصد الدول الأشتراكية والاستعمارية في باب « الصديقة » . ويجيب في « ثوار » و « تقدميين » و « اشتراكيين » ، أن يصمتوا عن ابراز دور البلدان الأشتراكية التي تقفي مواقف ثابة مع العرب ضد اسرائيل . وأن لايدينوا دول الأستعمار برئاسة الولايات المتحدة حامية أسرائيل وسيدتها !

" " "

يا أبناء شعبنا العظيم ! !

ان الانقلاب العسكري الجديد هو انقلاب فوقاني لم يغير من نظام الحكم الشوفيني الموالي للاستعمار الجديد الذي اقيم منذ ٨ / شباط وأستمر رغم تبدل الاشخاص والحكومات . وهذا الانقلاب حلقة جديدة في المخطط الاستعماري – الرجعي ضد شعبنا وحركته الثورية ومصالحه الوطنية والقومية ونحن في هذا التشخيص لانتطلق من مواقع عاطفية ودوافع « الثأر » الضيقة ، بل من الوقائع الصلدة والملموسة . ان الحديث عن « نبذ الاحقاد والضغائن » هو ورقة تجارية لاغير في يد الحكام .

إذ اين هو « بياض ثورتهم » و « انفتاحها » وتجاوبها مع المصالح الشعبية ، في الوقت الذي تمتلئ فيه السجون والمعتقلات بمئات الأحرار ، وتظل أجهزة القمع بكافة الأجهزة الرجعية كما هي وتظل حقوق الشعب الكردي مهضومة ، والحريات مصادرة ؛ ومادام في قمة السلطة أشخاص مازالوا بأنفسهم أعمال التعذيب الوحشي الى ماقبل أيام قلائل ليس إلا ! !

ان شعبنا الباسل لم يشن الكفاح الثوري المسلح والسياسي ضد الدكتاتورية طغمة عارف – يحيى ولم يقدم التضحيات في سبيل إبدال تلك الدكتاتورية بأخرى مماثلة أو اكثر وحشية وان ماتحتاجه البلاد ليست تحولات فوقانية في الاشخاص والواجهات ، بل تحولاً ثورياً حقيقياً وإصلاحات سياسية ، واجتماعية تقدمية جذرية ، وقضاءاً على جذور الفساد وأجهزة الفساد . ولايتحقق ذلك الأاذا استلمت الجماهير الشعبية العريضة زمام السلطة بنفسها وأقامت حكمها الثوري الحقيقي – حكم العمال والفلاحين والجنود والضباط الثوريين والمثقفين التقدميين والكسبة وبقية مرتلب الشعب الشغيل .

ان الحكام الجدد سبق أن قفزوا الى مراكز المسؤولية فبرهنوا على تنكرهم للشعب وعلى العجز والفشل التامين ، وهم يتحملون مسؤليات كبرى عما لحق الشعب والبلاد من كوارث ومآسي ونكبات ! ! .

فكيف يمكن للجماهير بعد هذا أن تمنحهم الثقة أو التأييد ؟ !

" " "

لذلك كله ، فأن حزبنا الشيوعي ، الممثل الامين لمطامح الكادحين ومصالحهم وأمانيهم ، ينظر للحكم الجديد بوصفه حكماً عسكرياً رجعياً شوفينياً مشبوهاً يسير القاشست وعملاء الاستعمار ، ولن يرخي النضال الثوري لأزاحته وفي سبيل إقامة حكم الشغيلة المتحالفة تحت قيادة الطبقة العاملة – أي الحكم الديمقراطي الثوري الشعبي – .وان جماهير الشعب مدعوة الى عدم إرخاء الكفاح دفاعاً عن مصالحها المعاشية وحرياتها السياسية وفي سبيل أهدافها الكبرى لقد استفادت ديكتاتورية عارف ، كما استفاد الانقلابيون الجدد ، وكل القوى الرجعية واليمينية والعميلة من المصاعب الجمة التي تواجه حركتنا الثورية ، وخصوصاً من التضارب والخلافات في المواقف ولذلك فأن سد هذه الثغرات وتنسيق النضالات الثورية وتصعيدها على أساس جبهة ثورية حقيقية تشمل العراق كله ، هو واجب الساعة ، والمستلزم الأولي لتحقيق الأنتصار ، حقاً ان للقوى الرجعية واليمينية المشبوهة والعميلة وسائل قولها لأنها تستند الى موارد وأسلحة ودعم الأمبريالية العالمية والقوى الرجعية في المنطقة . ولكن لشعبنا الواعي والعظيم طاقات ،قوى جبارة وعملاقة ، وهي عندما تنفجر بتصميم واتحاد ووفق ستراتيجية ونكتيك صائبين ، فأنها لقادرة على كنس جميع النظم والقوى الرجعية مهما فدحت التضحية أوطال الطريق . ان الأنقلاب الجديد لم يحل الأزمة السياسية المستفحلة في البلاد بل سيزيدها تعقيداً . ولايمكن حلها حلاً جذرياً وثورياً ونهائياً الا على يد الطبقة العاملة وحلفائها من الشغيلة وبالتعاون التام مع الحركة التحررية الكردية ومع كل العناصر والحركات التقدمية حقاً في البلاد في نضال ثوري مشترك من أجل الديمقراطية الشعبية للعراق والحكم الذاتي لكردستان .

وان حزبنا الشيوعي ليعلن مجدداً بأسم الطبقة العاملة والكادحين أنه سيواصل نضاله الثوري العنيد غير آبه بأية تهديدات هتلرية ، أو حملات بعثش جنونية وانه لواثق من حتمية أنتصار الشعب وثورته الأصيلة .

وان راية الثورة الشعبية الظافرة ستخفق لامحالة في سماء عراقنا الحبيب . . . !

القيادة المركزية
للحزب الشيوعي العراقي

٢٢ / تموز ١٩٦٨

ملحق رقم (2)

بيان الحزب الشيوعي العراقي المعنون (الدكتاتورية الحاكمة تكشف عن طبيعتها الإرهابية المعادية للشعب)

بيـــان الحـــزب الشـــيوعي العـــراقي

الدكتاتورية الحاكمة تكشف عن طبيعتها الارهابية المعادية للشعب

حـــدد حزبنا في بيانه التاريخي في ٣١ تموز الماضي الطابع الاستعماري ـ الرجعي لانقلاب ١٧ تموز ، رغم اساليب المراوغة والديماغوغية و«قفاز الحرير» التي استخدمها الانقلابيون. وقد تكشفت أحداث الاشهر المنصرمة عن دقة وصواب استنتاجات الحزب .

فخلال هذه الفترة ، لم تقم الحكومة العسكرية البعثية بأية اجراءات جدية لحل مشاكل الجماهير والبلاد . وماعدا بعض التدابير العرجاء البتورة في قضيتي السجناء والموقوفين والمفصولين السياسيين ، وماعدا تخفيضات تافهة لبعض الاسعار ، فان حزب البعث الحاكم واقرب شركائه العسكريين انهمكوا في تثبيت تسلطهم ، واستخدموا اساليب المراوغة لكسب الوقت وثم الانتقال الى تحقيق الاهداف الاساسية التي استهدفها الانقلاب ، وبالدرجة الاولى ضرب الحركة الثورية ، والهجوم على الثورة الكردية. لقد تبخرت جميع ادعاءات الحاكمين وشعاراتهم الزاهية على محك التطبيق . فـ«احترام الديمقراطية» و«الاستفادة من الماضي» و«الانفتاح» والديمقراطية الشعبية» وغيرها من المزاعم الرنانة تكشفت عن سحق للحريات ، وابقاء على أجهزة القمع والمحاكم العسكرية والقوانين الرجعية، وعن محاولة لجعل القوى التقدمية ذيولاً بائسة والا فالتنكيل بها بحجة «التطرف» و«ألعداء للثورة» ، ان (انفتاحهم) [الابيض] كان فقط على الطبقات الرجعية من كبار الملاكين والرأسماليين ، وعلى الجواسيس والعملاء. اما الجماهير ، اماالقوى الثورية ، واما الشعب الكردي، فان الارهاب الاسود هو منطق الحكام الوحيد (الانفتاح) عليها ! أن فتائج الانتخابات النقابية ، واحتكار الحريات ، ومحاولة فرض (الاتحاد الوطني) بالقوة على الطلبة وتنظيم اعمال الاستفزاز المسلح في الكليات واستمرار القوى القمعية في مطاردة المناضلين واعتقالهم وسجنهم ، والابقاء على اعداد كبيرة من السجناء المحكومين بالاعدام والمعتقلين السياسيين « رهائن » في قبضة الحكم ، والامعان في تسليح وتجنيد المرتزقة في كردستان ، ودفعهم لشن غارات عدوانية مسلحة على قصائل الانصار ، وغير هذه وتلك ، هي ماقدمه الحاكمون للجماهير خلال شهور تسلطهم. ان استهتار الحاكمين لم يقف عند حد، فقد ضاقوا ذرعاً حتى بأبسط الاعمال الجماهيرية السلمية، وواجهوها بقوة السلاح . لقد قامت جماهير العمال في شركة الزيوت النباتية باضراب شرعي دفاعاً عن مطلب بسيط . ولكن الانقلابيين لم يطيقوا ان تمارس جماهير الطبقة العاملة هذا الحق الاولي، فهبت عصاباتهم المسلحة السوداء المدربة على جماهير العمال الى اقامة مجزرة رهيبة يوم ٦٨/١١/٥ سقط فيها عدد من الشهداء واعداد من الجرحى ، واعتقل العشرات . وكعادة الرجعية الحاكمة في كل مكان وزمان لغت وقاحة الدعاية الرسمية حد تبرير الجريمة بحجة ان « بعض العناصر اكرهوا » العمال على الاضراب . ان هذه «الحجة» المتهافتة هي من الضعف والافتضاح بحيث لايمكن لعاقل أن يصدقها . فكيف يمكن « لبعض عناصر » «اكراه» مئات العمال على المطالبة المشروعة بمطلب عادل (توزيع الارباح)؟ اما الواقع فهو ان المجزرة اقترفت عن سابق تصميم وتخطيط لابداهم الحقد الاسود على حقوق الجماهير وحسب ، بل وكذلك لان الاضراب عرى حقيقة طبيعتهم الانتخابية وواقع عزلتهم بين العمال رغم مهازل الانتخابات وتزييفاتها . لقد جرى المعدوان بتنسيق تام بين اجهزة الامن والاستخبارات العسكرية وبين العصابات البعثية وبينهم عدد من مجرمي الحرس القومي ، والمعروفين باتهاكهم لمصالح العمال والمتهمين بسرقة اموالهم. ان حزب البعث الحاكم الذي يتخبط في دوامة عزلته الشعبية، ويعاني من صراعاته الداخلية الحادة ، وينؤ تحت اوزار نفس منطلقاته السابقة ، قد مزق جميع ادعاءاته وشعاراته ، وبرهن على ان قادته لم يستفيدوا ولا يريدون الاستفادة من آثام الماضي وجرائمه البشعة . ولم تقف شهوة القتل والاجرام عند هذا الحد . ففي ١١/٧ ، اي بعد يومين فقط من مجزرة شركة الزيوت النباتية ، اغرقت العصابات الرجعية المسلحة ارض ساحة الصراع بدماء ثلاثة متقدمين تجمعوا مع عدد من المتقدمين لاحياء احتفال سلمي بعيد اكتوبر المجيد . مجزرتان رهيبتان ا تنظمهما زمر الانقلابيين بعد مرور اقل من اربعة اشهر على تاصصها للسلطة .

أما كبار المجرمين واما الجواسيس والعملاء المعروفين فيحتلون اعلى المراكز في الدولة . واما القوى الاقطاعية وسائر الفصائل الرجعية فان مصالحها موضع رعاية وحماية، بل وان ايديها تطلق لاغتيال الفلاحين والمناضلين كما حدث في الناصرية

والبوصل وغيرهما . وفي هذه الايام نفسها ، تراق دماء جديدة وجديدة في كردستان جراء السياسة الشوفينية الحاقدة للحكام وزجها بقوات المرتزقة في هجمات غادرة على الشعب الكردي .

ان هذه السياسة الارهابية الدموية ، لاتدل فقط على عداء حزمن الشعب وحرياته وحقوقه ، وعلى استهتار صارخ بكل القيم الديمقراطية والتقدمية ، بل وتدل ايضاً على الايدي الاستعمارية الحقيقية التي تقف من ورائها وعلى المصالح والمخططات الاستعمارية التي يخدمونها بدلاً من التحضير الصادق والجدية لمجابهة اسرائيل والامبريالية . ان هذه السياسة متنافية بساسة المساومة مع احتكارات النفط ، والسماح باستثمارها ونهبها لقاء بضعة ملايين من الدنانير ، وبسياسة التقارب والتواطؤ مع اكثر الدول الرجعية الحاكمة في السعودية والكويت والاردن لضرب المنظمات الفدائية ، وتجميع القوى الرجعية والعميلة في المنطقة .

ان الحكومة القائمة تكشف عن نفسها بوصفها ديكتاتورية عسكرية رجعية شوفينية . اننا لانذكر وجود بعض العناصر في صفوف حزب البعث الحاكم تريد الاستفادة من خطايا الماضي . ولكن هذه العناصر ضعيفة التأثير ، محدودة القوة . وان مصالح الجماهير والبلاد تقتضي منها ان تنفض اليد نهائياً من قيادة ليحملوا الشعب والوطن غير الكوارث والنكبات ، وان تنظم الى صفوف الحركة الشعبية ، اذا ارادت ان تطهر نفسها حقاً من الخطايا والآثام .

لقد اوضح حزبنا الشيوعي مرة بعد اخرى ان مشاكل الجماهير ، والوطن عميقة مزمنة ، وهي بحاجة الى حلول جذرية وثورية . ان بكياً ديمقراطياً شعبياً حقيقياً ، حكم الطبقة العاملة والفلاحين والعسكريين التقدميين والمثقفين الثوريين وبقية الشغيلة المحالفين تحت قيادة الطبقة العاملة هو المخرج الوحيد من الازمة العامة ، والسبيل الوحيد لاجراء تحولات اجتماعية واقتصادية جذرية ، ديمقراطيـــة واشـــتراكية .

ان حزبنا الشيوعي العراقي الامين لمصالح طبقته العاملة والشغيلة ، والحريص على تنمية الثورة الشعبية ، يؤكد على اساس التحليل الموضوعي لوضع البلاد والمجتمع ، وضرورات التطور الاجتماعي ، انه لا السياسات الرجعية ، الشاذة او الديماغوغية وكذلك لاالسياسات الاصلاحية البرجوازية الصغيرة بقادرة على ايجاد مخرج حقيقي من الازمة . ان الطبقة العاملة هي اكثر الطبقات تقدمية ، وهي جديرة بطرح اكثر البرامج والسياسات واقعية وثورية . وان انتقال زمام السلطة السياسية الى ايدي الشغيلة المحالفة ، هو السبيل الوحيد لانقاذ البلاد من المآسي والفواجع والجوع والحرمان والتبعية للاحتكار والتخلف الاقتصادي ولجعل العراق في مركز الطليعة من المعركة القومية المصيرية ضد اسرائيل وسيدها الامبرياليين وضد الرجعية العربية .

ان الحكومة تعوق بنفسها كافة ميول حسن الظن الاصلاحي الانتهازي الذي مانفكت تروج له التيارات الانتهازية .

ان الحكومات الرجعية لاتعدل على غير زيادة آلام الجماهير وتعميق مشاكل البلاد .

وفي هذه الظروف الدقيقة ، حيث تتسلط الديكتاتورية على مقدرات الجماهير والوطن ، يدعو حزبنا الشيوعي جميع القوى التقدمية الحقيقية الى التعاون والائتلاف في النضال المشترك من اجل اكثر المهمات الحاحاً وحيوية في الوضع الراهن ، وفي مقدمتها النضال لاقامة حكومة ثورية تقدمية ائتلافية تطلق حريات الجماهير وقواها التقدمية ، وتضمن الحكم الذاتي للشعب الكردي ، وتطهر اجهزة الدولة ، وتستأصل القوانين والمحاكم الرجعية ، وتطلق سراح جميع السجناء والموقوفين الاحرار ، وتحقق اصلاحاً زراعياً جذرياً ، وتحل مشاكل الكادحين المعاشية ، وتعمل بجد لتحرير ثروتنا البترولية المنهوبة واستثمار الفائض والكبريت استثماراً مباشراً مستقلاً يعد البلاد الاشتراكية وتنفذ الاجراءات الكفيلة باجراء انتخابات ديمقراطية حرة عامة الى مجلس تأسيسي (وطني) وتدعم النشاط الفدائي الفلسطيني ، وتسلح جماهير الشعب ، وتتخذ كافة الاجراءات لمجابهة اسرائيل مجابهة فعالة ، وتعزز تضامنها مع القوى التقدمية العربية ، وتقوي التحالف مع الاســـرة الاشـــتراكية والقوى الثـــورية العالميـــة .

ان السياسة الارهابية الدموية تبرهن من جديد على ان القوى الرجعية لن تقبل بأي حل سلمي لا لأنها ترغب في استغلالها ، وأنها على استعداد لاغراق ابسط نضال جماهيري بالدماء . ولذلك فان اهداف الحركة الثورية لن تتحقق الا بالنضال الحازم المعادي للديكتاتورية وكل القوى الرجعية ، والاستعمار .

المجـــد لشـــهداء النضـــال ! والظفـــر لطبقتنـــا العاملـــة وجماهـــير شـــعبنا العظـــيم !

تشرين الثاني ١٩٦٨ الحزب الشيوعي العراقي (القيادة المركزية)

ملحق رقم (3)

التعجيل في بلوغ الاتفاق بين الحكومة والثورة الكردية خطوة فعالة في دحر مساعي التخريب المشبوهة[1]

([1]) جريدة طريق الشعب السرية ، العدد 1 ، السنة 27 ، أواخر كانون الثاني 1970.

ملحق رقم (4)

يجب الإسراع بحل المشكلة الكردية من أجل المساهمة في كفاح العرب العادل وإحباط التآمر الاستعماري[1]

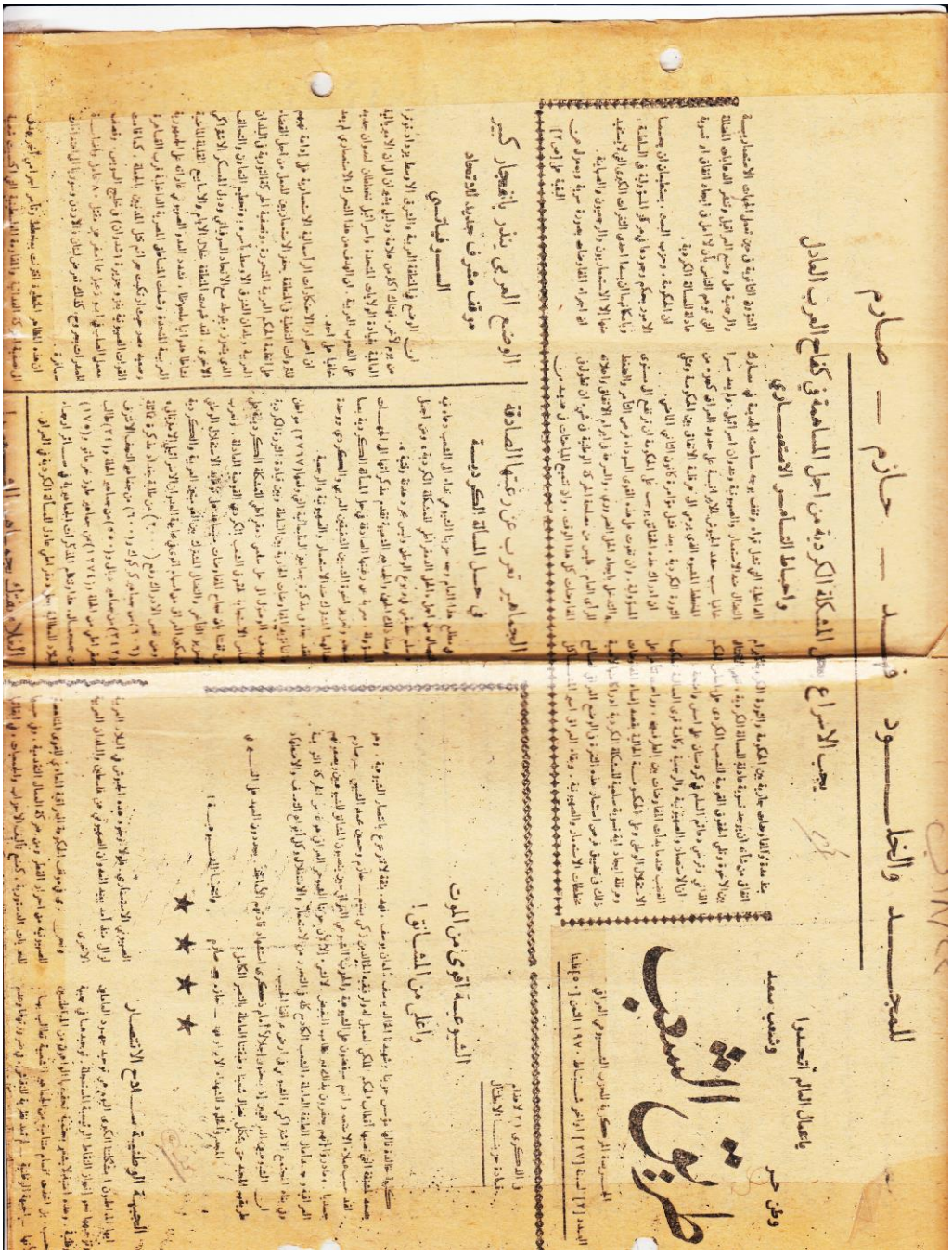

(1) جريدة طريق الشعب السرية ، العدد 2 ، السنة 27 ، أواخر شباط 1970.

ملحق رقم (5)

حزبنا الشيوعي العراقي يدعم اتفاق 11 آذار 1970[1]

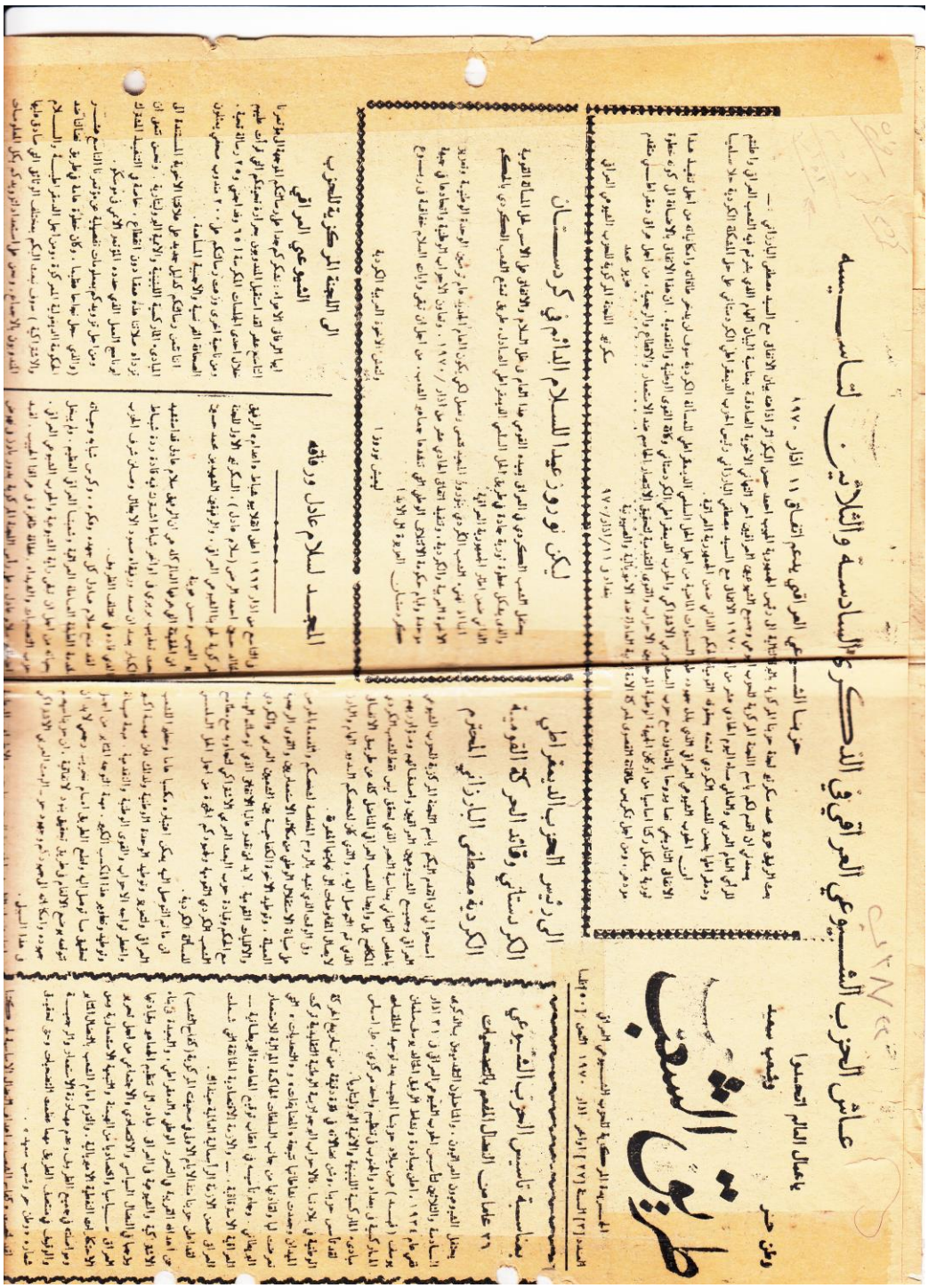

حزبنا الشيوعي العراقي في الذكرى السادسة والثلاثين لتأسيسه

عاش الحزب الشيوعي العراقي يدعم اتفاق ١١ آذار ١٩٧٠

طريق الشعب

(1) جريدة طريق الشعب السرية ، العدد 2 ، السنة 27 ، أواخر آذار 1970.

ملحق رقم (6)

لقاء مع مكرم الطالباني عضو اللجنة المركزية وعضو المكتب السياسي في لقاء أجرته معه جريدة الهدف الكويتية في 20 آيار 1971

١- مكرم الطالباني يتحدث للهدف :-

لقد حان الوقت لتصفية العلاقات الاقطاعية .

ايقاف الاضطهاد السياسي والكف عنه . بذلنا جهودا لايقاف القتال في شمال العراق .

تحت هذا العنوان كتب فازي الجاسم في جريدة الهدف الكويتية ليوم ١٩٧١/٥/٢٠ يقول :

مكرم الطالباني واحد من الساسة الذين عركتهم الاحداث السياسية في العراق وانضجت تجاربهم وهو من الشخصيات الوطنية الديمقراطية اللامعة في اوساط الحركة السياسية هناك ولكن قد يتساءل القارئ من هو مكرم الطالباني .

انه عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي وعضو المكتب السياسي للحزب ،وعضو مجلس السلام وعضو جمعية الثقافة الكردية . ورئيس تحرير جريدة الثقافة الجديدة الناطق الرسمي بلسان المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي . وممثل الحزب الشيوعي العراقي في اجتماعات الجبهة الوطنية . ويعتبر مكرم الطالباني من اقدم اعضاء اللجنة المركزية وعضو قديم في الحزب قضى شطرا من حياته في السجون خلال عدة عهود .

س : قلت لمكرم الطالباني ، شعار الجبهة الوطنية كان منذ انبثاق سلطة (١٧) تموز محورا لادبيات حزبكم فهل لنا ان نعرف الابعاد التي توصلتم لها من خلال لقاءاتكم مع القوى السياسية الاخرى وخاصة مع حزب البعث الحاكم في العراق .

ج – كان شعار الجبهة محورا لادبيات حزبنا منذ تأسيسه عام ١٩٣٤ وقد كان الحزب مدركا لاهميتها في تعبئة الشعب في كفاحه ضد الامبريالية والحكم الرجعي العميل وكان يؤكد ان هذه المهمة لاتتحقق بمجرد اجراء مفاوضات راسية بين قادة الاحزاب بل من خلال الكفاح الموحد للاحزاب الوطنية وجماهيرها وقد تحقق التعاون الوطني ولجنة الارتباط بين الاحزاب الوطنية عام ٩٤٨ من خلال النضال الجماهيري الموحد ضد معاهدة بورت سموث كما حققت اشكالا اخرى من التعاون الوطني عام ١٩٥٢ وعام ١٩٥٤ والتي مهدت بدورها لبناء جبهة الاتحاد الوطني عام ١٩٥٧ من خلال النضالات المشتركة ضد حلف بغداد والمعاهدات الثنائية مع الدول الاستعمارية وضد الحكم الرجعي العميل وكانت ثورة الرابع عشر من تموز تلك النضالات والتعاون الوطني بين الاحزاب والقوى الوطنية . وقد استمر هذا الشعار لا محورا لادبيات حزبنا فحسب بل محور لنضالاته قبل وبعد ١٧ تموز من عام ١٩٦٨ . ولا جدال في الوقت الحاضر في ان الطبقات الثورية وفي طليعتها الطبقة العاملة هي المرشحة للنهوض بواجبها لحل العديد من التناقضات المحتدمة وفقا لصالح الشعب وقد بادر الحزب الشيوعي بطرح ميثاق وطني للمناقشة تضمن مقترحات لحل المشاكل القائمة وتحقيق المزيد من المكاسب للشعب بجهود مشتركة ولم يكن فيه اى مطلب تعجيزي . ان اهم مبدأ في الميثاق كان يتعلق بالديمقراطية وهي تعني ايقاف الاضطهاد السياسي للقوى الوطنية او الامتناع عنه ومنح حرية العمل والنشر لسائر الاحزاب الوطنية ان منح هذه الحريات من شأنه خلق الجو المناسب لتقارب الاحزاب الوطنية والتغلب على السلبيات الموروثة ومن شأنها توطيد الحكم في العراق لا اضعافه . وقد طالب الحزب الشيوعي ان يكون متساويا مع الاخرين لا بمعنى ان يطمع في تقاسم السلطة او المناصب مع

حزب البعث الموجود في السلطة بل بمعنى ان لا يضطهد حزب الحزب الاخر وان يكون لكل حزب الحق في الحفاظ على كيانه التنظيمي وحريته في الدعوة الى مبادئه وأفكاره والتمتع بفرص مماثلة في النشاط السياسي من أجل تحقيق برنامج الجبهة والعمل لخير الشعب وقد انطلق الحزب الشيوعي من هذا الموقف الصحيح في تعامله مع الاحزاب الاخرى للوصول الى تحالف مبني على أسس سليمه وقد ابدى العديد من الاحزاب رأيه بشكل ايجابي على مشروع الميثاق الوطني المقترح للمناقشة ونحن نعتبر ان الحزب الشيوعي غير مسؤول عن عدم التوصل لحد الان الى تحقيق الجبهة الوطنية لان تحقيقها لا يتوقف على جهة واحدة فقط وسوف يظل الحزب الشيوعي يناضل من أجل تحقيق جبهة وطنية تقدمية تضم سائر القوى التقدمية .

س : أتصور شخصيا ويتصور كذلك معظم التقدميين في المنطقة بأن حركة التحرر الوطني تعاني من جزر رهيب ناتج عن الهجمة الامبريالية الرجعية حيث ضربت حركات التحرر الوطني في ايران وتركيا والاردن والعراق والخليج العربي فهل يمكن ان نعرف الاساليب التي ترونها كفيلة باحباط هذه الهجمة واعادة الثقة للجماهير بمنظماتها .

ج : نحن نعتقد ان الجماهير الشعبية لم تفقد بأحزابها ومنظماتها الثورية ولكل حزب برنامجه ومبادئه وأساليبه في مخاطبة الجماهير وتعبئتها للكفاح فاذا ما توفرت له الحرية الكاملة في ذلك وكان على مستوى كاف من الحيوية والمقدرة فان الجماهير ستلتف حوله وتستجيب له . ولا يمكن ان يحقق أهدافه الا من خلال النضالات اليومية مع الجماهير وممارستها معها والسير في طليعتها كما لا يمكن صد الهجوم المعادي على المصالح الوطنية وعلى القوى الوطنية الا من خلال وحدة القوى الوطنية الثورية . ان الجماهير تعطي ثقتها لمن يقدم لها الحلول الصحيحة لمشاكلها والذي يسير في طليعتها لتحقيق المزيد من المكاسب لها وقد اقتنعت بتجربتها الخاصة ان جمع المكاسب التي حصل عليها كانت مرتبطة بأخذ التقدميين مكانهم في صفوف الحركة الوطنية وتعاظم نفوذهم فيه لذا فانها كانت ولا تزال تمنح ثقتها لهم .

س : يعتبر بيان ١١ آذار الموقع من قبل حزب البعث الحاكم والحزب الديمقراطي الكردستاني كسباً وطنياً لنضال الشعب العراقي بعربه واكراده فهل تعتقدون بأن البيان قد استوفى موقف حزبكم وهل ترون ان هناك مؤاخذات على هذا البيان وهل تطرحون جديداً في هذا الصدد ؟

ج : ان الحزب الشيوعي انطلاقا من مبادئه اللينينية قد أقر كما بينا آنفا بالحقوق القومية للشعب الكردي دون أي تحفظ وهو يؤمن بأن للشعب الكردي كأي شعب آخر حقه في تقرير مصيره بنفسه بما في ذلك حق الانفصال وتكوين دولة مستقلة وقد أوضحنا دوما بأن الاقرار بهذا الحق لا يعني بالضرورة الانفصال وقلما استعمل شعب أقر له بجميع حقوقه القومية الحق في

الانفصال وقد دعا الحزب الشيوعي كادحي جميع القوميات في بلادنا الى الوحدة في النضال ضد الامبريالية والرجعية والاستغلال الطبقي ووقف دوما ضد شوفينية القومية الكبيرة التي لا تقر بالحقوق القومية للاكراد وضد مركزيتها كما وقف ضد فكرة الانفصال التي لا تعير أهمية لوحدة كادحي العرب والاكراد في النضال الوطني والطبقي فكان طبيعيا ان يقف بكل الوسائل ضد حملات القمع ضد هذا الشعب • وقد بذل الحزب جهدا كبيرا لاقناع الطرفين المعنيين لايقاف القتال الذي استمر قرابة عقد من السنين والجلوس الى مائدة المفاوضات للتوصل الى حل يرضي الطرفين دون أية شروط مسبقة من الجانبين وكان بيان ١١ آذار ثمرة جهود كل الخيرين في هذا البلد والعالم وقد أيد حزبنا دون أي تحفظ ما دام يوقف نزيف الدم والموارد في البلاد ويوضع القضية على الطريق الصحيح أما النواقص الموجودة في البيان والعراقيل التي قد توضع أمام تنفيذه وتطويره في المستقبل فان تضامن الشعبين وكل الاحزاب والقوى الوطنية هو الكفيل للسير بحل هذه المشكلة الى أشواط أبعد وقد تضمن البيان فيما تضمن منح الشعب الكردي الحكم الذاتي الا ان القيود والتفسيرات التي وضعت والذي توضح عند تطبيق هذه الفترة تجعل من الصعب تحقيق هذا المبدأ في الظرف الراهن • وقد أوضحنا موقفنا من حل هذه المشكلة في مذكرة قدمناها الى مجلس قيادة الثورة قبل التوصل الى الاتفاق بين الطرفين وكذلك في مقال مفصل نشر في العدد ١١ من مجلة الثقافة الجديدة ونحن نعتقد ان تمكين الشعب الكردي من ممارسة الحكم الذاتي في الحال وتثبيت ذلك في الدستور سوف يزيل الترسبات السابقة ويعيد الثقة بين الشعبين ان حل المشكلة الكردية وعلى أساس ديمقراطي لا يمكن أن يتحقق الا في ظروف اشاعة الديمقراطية في الحياة السياسية والاجتماعية في البلاد •

س : مسألة الارض هي من أهم المسائل الاقتصادية والسياسية في العراق هل يمكن أن تحدثنا عن هذه المسألة والحلول التي يطرحها حزبكم لمعالجتها •

ج : كان الحزب الشيوعي هو أول حزب يطرح حلا سلميا للمسألة الزراعية في العراق طبقا للظروف الموضوعية القائمة ابان منهاجه السابق الذي أقره في مؤتمره الاول وقد كان يتضمن مصادرة أراضي الاقطاعيين والملاكين الكبار وتوزيعها على الفلاحين بدون بدل ومنذ المؤتمر الاول للحزب جرت تغيرات كثيرة في البلاد وسن قانون للاصلاح الزراعي أجريا تغييرات في التركيب الاجتماعي في الريف الا انهما لم يصفيا العلاقات الاقطاعية تصفية تامة ويتضمن حلنا لمسألة الارض تصفية اقطاعية تامة ونهائية وذلك بتحقيق اصلاح زراعي جذري وتحرير الفلاحين من قيود الاستغلال وخلق علاقات ديمقراطية في الريف مبنية على تمكين الفلاحين من اقامة جمعياتهم الديمقراطية واشاعة العمل التعاوني والمزارع التعاونية وتبديل التركيب الاجتماعي للفلاحين بتوزيع الاراضي عليهم وخاصة الفقراء منهم وتقديم المساعدات لهم لتحقيق نهضة زراعية ونحن نرى ان الوقت قد حان لتصفية البقية الباقية من العلاقات الاقطاعية وتحقيق اصلاح زراعي جذري بالاستناد الى جماهير الفلاحين •

س : من المعروف ان ثمة خلافات داخلية في صفوف الحزب الشيوعي العراقي أدت الى انقسام وتشكيل القيادة المركزية للحزب الشيوعي العراقي ، فهل تتصورون بامكانية اعادة وحدة الحزب ؟ .

ج : في اعتقادنا ان أمام الذين تورطوا في الانشقاق عن الحزب طريق واحد وهو نقد قوقعتهم وادانة عملهم الانشقاقي وعودة العناصر الشيوعية السليمة الى صفوف حزبها ، أما المسائل السياسية يختلف عليها فتحل عادة وفقا للمبادئ التنظيمية المعروفة والنظام الداخلي للحزب وقد فسح الحزب الشيوعي المجال لهم وعادت فعلا معظم العناصر الحريصة على وحدة الشيوعيين ونحن نعتقد ان الكتلة الانشقاقية انتهت سياسيا وتنظيميا وفكريا .

س : تجري في السودان حاليا عملية ضخمة شبيهة بتلك التي تمت في العراق ما بعد ١٤ رمضان لتصفية الحزب الشيوعي السوداني فما رأيكم بذلك .

ج : ان ما جرى في السودان هو شيء مؤسف فالشعب السوداني الشقيق بأمس الحاجة الآن الى وحدة صفوفه وتعاون أحزابه وقواه الوطنية وقد كانت جميع انتصارات هذا البلد الشقيق مرتبطة بوحدة القوى الوطنية ، أما فيما يتعلق بتصريحات رئيس جمهورية السودان فنحن نعتقد ان وجود حزب شيوعي وبقائه في أي بلد غير مرتبط برغبة هذا أو ذاك لان الظروف الموضوعية والضرورة التأريخية هي التي تستلزم وجود هذا الحزب والحزب الشيوعي الشقيق في السودان نشأ وترعرع في غمرة النضال الوطني ضد الاستعمار والحكم الرجعي وفي الدفاع عن حقوق ومصالح الكادحين السودانيين وكان دوما في طليعة الكفاح الوطني والاجتماعي في البلاد ، ان التهديد الاستعماري والعدوان الصهيوني على البلاد العربية وضرورة حل المشاكل الداخلية وضمان تقدم البلاد وازدهاره يتطلب تعاون وتضامن القوى الوطنية وحل تناقضاتها بالطرق الديمقراطية ، ان الشعب السوداني قد اختبر الشيوعيين وعرفهم كأصلب المناضلين الوطنيين والمدافعين عن حقوق الكادحين فأية تصريحات من أي مسؤول ضد الحزب الشيوعي يرفضه الشعب السوداني لانها تضر بمصلحة الحركة الوطنية وبمصلحة الشعب السوداني الشقيق ونحن نتضامن مع الشعب السوداني والحزب الشيوعي من أجل منح الحرية للشيوعيين للاسهام في بناء بلدهم .

س : كيف تتصورون امكانية استلام السلطة من قبل الاحزاب التقدمية في البلدان المختلفة ؟

ج : السؤال حساس وآسف جدا لعدم اجابتكم .

س : هل تعتقدون بامكانية تحطيم جهاز الدولة الاسرائيلي المرتبط عضويا بالامبريالية بواسطة الحركة التقدمية الاسرائيلية من الداخل ؟ .

ج : أيضا السؤال حساس وآسف مكررا .

ملحق رقم (7)

صحيفة الحزب الشيوعي العراقي فرع كردستان (ريكاي كردستان)

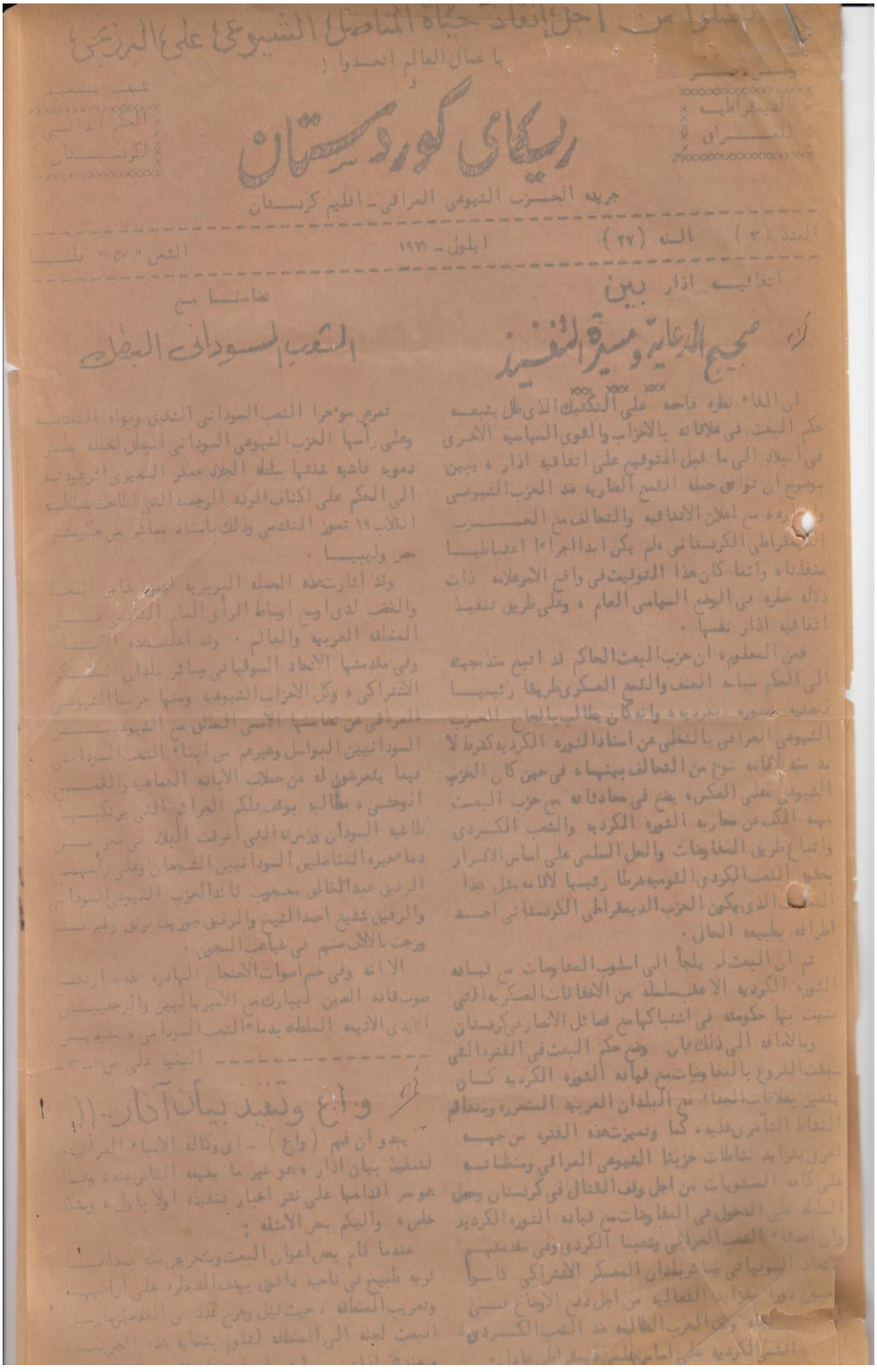

ريكاى كوردستان

جريدة الحزب الشيوعي العراقي - اقليم كردستان

العدد (٣) السنة (٢٧) ايلول - ١٩٧٦ الثمن ٥٠ فلس

اتفاقيه اذار بين

صحيح الدعاية ومسيرة التنفيذ

ضامنا مع

الشعب السوداني البطل

واع وتنفيذ بيان آذار !!